جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانـــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

العــنوان :

دراسة تحليلية للمؤشرات المالية المؤثرة على تحفظات محافظي الحسابات

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية و المحاسبة
تخصص : محاسبــة و تدقيـق

من إعداد الطالبتين:
- نجاة إليفي؛
- خيرة باقل.

تحت إشراف:
محمد إليفي

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة
محمد سيد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
محمد إليفي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
عبد الله عقون	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية : 2020-2021.

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وإهداء.

شكر

(رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت على و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) **سورة النمل الآية 19**

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا وحده العلي القدير على نعمته التي لا تعد ولا تحصى الذي يسر لنا طريقنا وقدرنا وأمدنا بالقوة والعزيمة على إنجاز هذا العمل، فحمدا لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم، يا رب إنا نعوذ بك من الغرور إذا نجحنا ونعوذ بك من اليأس إذا أخفقنا.

بعد ذلك بكل صدق نتقدم بالشكر الجزيل إلى الذي كان سببا مباشرا وراء إنجازنا لهذه المذكرة، الذي جعل من الصعب سهلا ومن المعقد مبسطا، الذي أجهد نفسه، لذا نشكر الأستاذ المشرف "**محمد إليفي**" الذي ساعدنا في إعداد مذكرتنا، فكان بمثابة الموجه و المرشد .

كما نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة كل بإسمه وصفته، وفي الأخير شكرا لله على إتمام هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- من قال الله في كتابه العزيز **(فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما)** أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهما ورعاهما؛
- إخوتي حفظهما الله ورعاهم؛
- أجدادي من الأم والأب رحم الله الأموات منهم وأطال عمر الأحياء منهم؛

إلى كل نفس عظيم تواقة إلى الحكمة والمعرفة؛

إلى كل أستاذ علمني ولو بحرف واحد؛

لكل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وإجتهادي لهذا العمل.

نجاة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم اللهم صلي وسلم على سيدنا خاتم الأنبياء والمرسلين إلى يوم الدين أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

- أغلى ما في الوجود نبع الحنان والأمان، قرة عيني ونور دربي ومستقبلي إلى أحلى كلمة في الحياة "أمي الغالية" حفظها الله ورعاها؛
- من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء دون إنتظار "أبي العزيز" حفظه الله ورعاه؛
- كل أفراد عائلتي الكريمة الذين تشاركت معهم حلاوة الحياة ومرارتها؛
- كل من ساغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح "أساتذتي الكرام " فلهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام؛
- كل زملائي وزميلاتي في مشواري الدراسي إلى كل من دعمني أهدي هذا العمل.

خيرة

الملخص.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين المؤشرات المالية و رأي محافظ الحسابات في التقرير العام وتقييم استمرارية المؤسسة في التقرير الخاص، من خلال دراسة ميدانية مطبقة على عينة من محافظي الحسابات في كل من ولاية عين الدفلى والجزائر العاصمة، ولمعالجة موضوع الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتصميم استمارة استبيان لغرض جمع البيانات من ستين (60) محافظ حسابات ،وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليلها،وتوصلنا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التحليلية و رأي محافظ الحسابات؛ حيث تأثر الأساليب البسيطة المتمثلة في نسب السيولة، الربحية، النشاط على كل من رأي محافظ الحسابات و تقييمه لاستمرارية المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: محافظ حسابات، إجراءات تحليلية، مؤشرات مالية، إستمرارية، رأي متحفظ.

Abstract :

This study aims to determine the relationship between the financial indicators and the opinion of the account keeper in the general report and to assess the continuity of the institution in the special report, through a field study applied to a sample of account custodians in the state of Ain Defla and Algiers, and for that, we have relied on the descriptive analytical approach And designing a questionnaire form to collect data from sixty (60) portfolios of accounts, and using the statistical package for social sciences (SPSS), we found a statistically significant relationship between the analytical procedures and the opinion of the portfolios of accounts, where the simple methods of liquidity ratios, profitability ratios, ratios were affected Activity on each of the account keeper's opinion and his assessment of the continuity of the institution.

Keywords :account keeper, analytical procedures, financial indicators, continuity, qualified opinion.

الفهرس.

الفهرس:

شكر
إهداء
الملخص
الفهرس..... I
قائمة الجداول والأشكال..... V
قائمةالملاحق..... VIII
مقدمة..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري لتطبيق الاجراءات التحليلية في البيئة الجزائرية للتدقيق
تمهيد..... 02
المبحث الأول: الإطار النظري لمهنة محافظي الحسابات 03
المطلب الأول: مفاهيم حول محافظ الحسابات..... 03
الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات..... 03
الفرع الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات..... 04
الفرع الثالث: تعيين محافظ الحسابات وحالات التنافي..... 05
الفرع الرابع: مهام محافظ الحسابات في الجزائر..... 05
الفرع الخامس: تقارير محافظ الحسابات..... 05
المطلب الثاني: الإجراءات التحليلية وفقا لمعايير التدقيق الدولي..... 09
الفرع الأول: عموميات حول الإجراءات التحليلية..... 10
الفرع الثاني: استخدامات الإجراءات التحليلية: 13
الفرع الثالث: مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية: 15
المطلب الثالث: استخدام الإجراءات التحليلية لتقييم الاستمرارية 18
الفرع الأول: تعريف فرض الاستمرارية: 18
الفرع الثاني: مسؤولية محافظ الحسابات نحو استمرارية المؤسسة وفق المعيار 570..... 18
الفرع الثالث: الإجراءات التحليلية المتخذة لتقييم استمرارية المؤسسة: 20
الفرع الرابع: دور المؤشرات المالية في تقييم استمرارية المنشأة: 21
المبحث الثاني: الدراسات السابقة 24
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 24
الفرع الأول: الدراسات المحلية 24

الفرع الثاني: الدراسات العربية 25
الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية 26
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة..... 27
الفرع الاول: أوجه التشابه..... 27
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف..... 28
خلاصـــة..... 29
الفصل الثـاني: دراسة ميدانية حول اتجاه تطبيق المؤشرات المالية ضمن مهنة محافظي الحسابات في الجزائر.
تمهيـــد 31
المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة. 32
المطلب الأول :طريقة جمع البيانات. 32
الفرع الأول: اختيار مجتمع وعينة الدراسة. 32
الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة. 33
المطلب الثاني :أدوات الدراسة. 33
الفرع الاول: أدوات جمع البيانات..... 33
الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. 34
الفرع الثالث: صدق وثبات الاستبيان 36
المبحث الثاني: نتائج ومناقشة الدراسة. 41
المطلب الأول: تحليل المعطيات الديموغرافية 41
الفرع الأول: الجنس..... 41
الفرع الثاني: المؤهل العلمي 41
الفرع الثالث: التخصص العلمي 42
الفرع الرابع: الخبرة المهنية..... 42
المطلب الثاني: نتائج تحليل أراء عينة الدراسة (التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة) 42
الفرع الأول: تحليل المحور الأول 42
الفرع الثاني: تحليل المحور الثاني..... 44
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة..... 45
الفرع الأول: اختبار فرضية الدراسة الأولى..... 45
الفرع الثاني: اختبار فرضية الدراسة الثانية..... 46
الفرع الثالث: اختبار فرضية الدراسة الثالثة..... 46
الفرع الرابع: اختبار فرضية الدراسة الرابعة..... 47

الفرع الخامس: اختبار فرضية الدراسة الخامسة..... 47
الفرع السادس: اختبار الفرضية الرئيسية..... 48
خلاصـــــة 48
خـــاتمة 50
قائمة المراجع 53
الملاحــق

قائمة الجداول والأشكال.

1- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.	27
02-01	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.	28
01-02	إحصائيات الإستبيان.	32
02-02	مقياس ليكارت الخماسي.	34
03-02	مجال تقدير الثبات بواسطة ألفا كرونباخ.	35
04-02	حدود معاول الإرتباط.	36
05-02	معاملات ارتباط سبيرمان بين عبارات عناصر المحور الاول والدرجة الكلية للمجال.	37
06-02	معاملات ارتباط سبيرمان بين عبارات عناصر المحور الثاني والدرجة الكلية للمجال.	38
07-02	معامل الارتباط بيرسون بين معدل كل عنصر من عناصر الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبيان.	39
08-02	معاملات الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ).	40
09-02	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	41
10-02	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	41
11-02	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي.	42
12-02	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.	42
13-02	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات المحور الأول.	43
14-02	مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات اجاباتهم على عبارات المحور الثاني.	44
15-02	اختبار الفرضية اعتمادا على عبارات المحور الأول.	45
16-02	اختبار الفرضية الفرعية الثانية.	46
17-02	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.	46
18-02	اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.	47
19-02	اختبار الفرضية الفرعية الخامسة.	47
20-02	اختبار الفرضية الرئيسية اعتمادا على المحورين الأول والثاني.	48

2- قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	أنواع تحليل النسب الموجودة ضمن الإجراءات التحليلية.	11
02-01	مراحل عملية التدقيق.	17
03-01	عرض وتوقيت مراحل التدقيق.	21
04-01	أنواع النسب المالية.	22
01-02	نموذج الدراسة الميدانية.	33

قائمة الملاحق.

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المقارنة بين الصدقين الداخلي والخارجي.	-
02	إستمارة الإستبيان.	-

مقدمة.

مقدمة:

يعتبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والاستفادة منها في مختلف المجالات، من بين أسباب الاهتمام بنوعية المعلومة المالية المقدمة ومدى صدقها، مما يتطلب ضبط ومراقبة صحة هذه المعلومات لتفادي الوقوع في الأخطاء، لذلك يعتمد محافظ الحسابات على ما يسمى بالإجراءات التحليلية لإبداء رأيه في التقرير من أجل الوصول إلى معلومة ذات مصداقية تستخدم لاتخاذ القرارات، وتعتبر المؤشرات المالية إحدى الوسائل التي تستخدم في إبداء الرأي وبالخصوص في تقييم استمرارية المؤسسة، وفي سبيل تحسين استخدام هذه الإجراءات تبنت الجزائر معيار التدقيق رقم (520).

وبما أن موضوع الإجراءات التحليلية نال قدرا كبيرا من الاهتمام والدراسة باعتباره وسيلة هامة يتبعها محافظ الحسابات لكي يصدر تقرير يعكس الصورة الصادقة لمحتوى التقارير المالية، وبهذا يمكننا طرح السؤال التالي: **ما طبيعة العلاقة بين المؤشرات المالية ونوع الرأي بتقرير محافظ الحسابات في الجزائر؟**

إن السؤال الرئيسي المطروح يقودنا بدوره إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مضمون مهنة محافظ الحسابات في الجزائر؟؛
- فيما تتلخص أهمية الإجراءات التحليلية ؟؛
- هل يدرك محافظي الحسابات في الجزائر لاستخدم الاجراءات التحليلية ؟؛
- هل تؤثر المؤشرات المالية في اتخاذ القرار لدى محافظ الحسابات في الجزائر؟.

للإجابة على السؤال الرئيسي السابق اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي نحاول إثبات مدى صحتها في البحث والمتمثلة في:

- يدرك محافظ الحسابات لأهمية الاجراءات التحليلية في إبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة وإبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب الربحية وإبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب النشاط وإبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب التمويل وإبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة.

مبررات اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار موضوع البحث فيما يلي:

- دافع ذاتي يتمثل في القيام بدراسة تتوافق والشهادة المراد الحصول عليها في تخصص محاسبة وتدقيق؛
- ميول لموضوع التحليل المالي واستخداماته في مجال التدقيق؛
- الرغبة في التعرف على النسب المالية التي تستخدم من طرف محافظي الحسابات.

صعوبات البحث:

- رفض وتماطل بعض محافظي الحسابات من عينة الدراسة الإجابة على أسئلة الاستبيان؛
- صعوبة تطبيق أداة الدراسة المتمثلة في الانحدار اللوجيستي في بيئة التدقيق الجزائرية؛

- قلة محافظي الحسابات في الولاية مما تطلب منا التنقل إلى الولايات المجاورة من أجل إكمال الجانب التطبيقي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كون الإجراءات التحليلية من أهم الوسائل المستخدمة لجمع أدلة الإثبات اللازمة لتدعيم الرأي حول محتوى التقارير المالية، إضافة إلى مساعدة محافظي الحسابات لاكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تتطلب اختبارات إضافية، ومساعدتهم في تخفيف تكلفة التدقيق، من خلال اختيار العينة المتضمنة للحسابات الأكثر أهمية والضرورية لإبداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح واقع استخدام الإجراءات التحليلية في بيئة التدقيق الجزائرية؛
- إبراز أهمية الإجراءات التحليلية في رفع كفاءة عملية التدقيق؛
- تبيان مدى استعانة محافظي الحسابات بالأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق؛
- التعرف على أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تدقيق الحسابات؛

إطار الدراسة: تمثلت حدود دراستنا في:

- **الإطار الموضوعي:** اشتملت هذه الدراسة على تناول موضوع المؤشرات المالية وأثرها على تحفظات محافظي الحسابات، في عينة مكونة من ستين 60 محافظ حسابات يزاولون مهنهم في كل من ولاية عين الدفلى والجزائر العاصمة؛
- **الإطار الزماني:** تنحصر فترة دراستنا من بداية شهر فيفري إلى غاية بداية شهر جوان 2021؛
- **الإطار المكاني:** شملت الدراسة عينة من محافظي الحسابات في ولايتي عين الدفلى والجزائر العاصمة.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال الجزء النظري للدراسة، أما الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا فيه المنهج التحليلي، باستخدام نتائج الاستبيان، بالاستعانة ببعض الأدوات والطرق الإحصائية وبرنامج الإحصاء الوصفي (SPSS).

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بموضوع البحث تم تقسيمه إلى فصلين، فصل نظري وأخر تطبيقي، تتقدمهما مقدمة تشتمل على أساسيات الموضوع متضمنة إشكالية البحث، وتليهما خاتمة البحث التي تلخص نتائج الدراسة المتوصل إليها، وتم تقسيم فصلي المذكرة على النحو التالي:

- الفصل الأول: سنتطرق إلى ذكر مفاهيم حول مهنة محافظ الحسابات في الجزائر متضمنة استخدامات الاجراءات التحليلية في عملية التدقيق إلى جانب عرض دراسات سابقة التي اهتمت بالموضوع؛
- أما الفصل الثاني سنبرز فيه اتجاه تطبيق المؤشرات المالية ضمن مهنة محافظي الحسابات في الجزائر، من خلال تقسيمه إلى مبحثين، الأول يتم فيه ذكر أدوات الدراسة، والآخر يضم عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتطبيق الإجراءات التحليلية في البيئة الجزائرية للتدقيق.

تمهيـد:

إن الغاية الأساسية من المحاسبة المالية هي تزويد مستخدمي البيانات المالية ببيانات مالية مناسبة ذات مصداقية لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وإن حاجة هذه البيانات إلى الموثوقية التي تجعلها تشكل أساسا يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات تستلزم قيام جهة ذات كفاءة واستقلالية بتعزيز مصداقية هذه البيانات المالية وذلك من خلال القيام بمهنة محافظ الحسابات، حيث تتكون هذه المهنة من ثلاث مكونات رئيسة هي الفحص والتحقق وإعداد التقرير، ويعتبر هذا الأخير العنصر الأساسي الذي يبدي محافظ الحسابات عن طريقه رأي حول صدق وشرعية القوائم المالية، ولاشك أنه من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة، فإن هذا الرأي يتأثر بعوامل ومحددات مختلفة، فلا بد لمحافظ الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب التي تمكنه من إبداء الرأي بكل دقة واحتراز، نظرا لمسؤوليته اتجاه العميل، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على مهنة محافظ الحسابات وكذا الإجراءات التحليلية التي من بينها الإجراءات البسيطة المتمثلة في المؤشرات المالية والتي يستخدمها محافظ الحسابات من أجل إبداء رأيه وتقييم استمرارية المؤسسة، وذلك من خلال:

المبحث الأول: الإطار النظري لمهنة محافظي الحسابات؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري لمهنة محافظي الحسابات

مما لا شك فيه أن بروز مهنة التدقيق الخارجي في صورته الحديثة كان نتيجة لتطور المؤسسات من حيث اتساع حجم نشاطها وتعدد أشكالها، مما تطلب الأمر الاهتمام أكثر بالمهنة لترقى إلى مستوى تطلعات محتاجيها، ويضطلع بهذه المهنة في الجزائر مهنيون مستقلون يتمتعون بالخبرة في مجال المحاسبة يسمون بمحافظي الحسابات، وقصد الإحاطة بالمهنة حاولنا في هذا المبحث التعرف على محافظ الحسابات بالإضافة إلى التعرف على مفاهيم حول الإجراءات التحليلية التي تعتبر جزء من الأعمال التي يقوم بها محافظ الحسابات في إطار مهمته التي من بينها إعداد وتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية، وتم تقسيم المبحث كالاتي:

المطلب الأول: مفاهيم حول محافظ الحسابات

يختص هذا المطلب بإعطاء نظرة حول مهنة محافظ الحسابات في الجزائر من ناحية تعريفها حسب التشريع الجزائري وكذلك من ناحية كيفيات تعيينه ومهامه ومحتوى تقاريره التي يقوم بإعدادها، كما يلي:

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات

تعرف مهنة محافظ الحسابات بمجموعة إجراءات يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص بغرض إبداء رأي مهني محايد بموضوع ما، كما عرف المدقق بأنه الشخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة مهنته أو على عضوية في مكتب او مؤسسة مؤهلة للقيام بدور المحاسبين القانونيين[1]، ويعرف محافظ الحسابات حسب المادة (22) من القانون رقم (10) المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بأنه" :كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة، حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به؛ [2] كما عرف حسب المادة (715) مكرر (4) من القانون التجاري الجزائري على أنه" :الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للمؤسسة وفي مراقبة انتظام حساباتها وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد والموازنة وصحتها[3].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن مهنة محافظ الحسابات تعد نوع أنواع التدقيق الخارجي؛ وهي عبارة عن مهنة يقوم بها شخص مؤهل علميا وعمليا، ويتمتع باستقلالية تامة، حيث يقوم بفحص الحسابات السنوية

---

[1] زاهرة عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية، الطبعة الاولى، الأردن، 2009، ص: 191.

[2] المادة(22)، القانون رقم (10-01) المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد، المؤرخ في(29 جوان 2010)، العدد 49، السنة السابعة والاربعون، الامانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الصادرة بتاريخ 29 جانفي 2010، ص: 07.

[3] المادة (715) مكرر(4)، المرسوم التشريعي رقم (93-08) المتضمن للقانون التجاري، المؤرخ في (25 أفريل 1993)، العدد (27)، السنة الثلاثون، المعدل والمتمم للأمر رقم (75-59)، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الصادر بتاريخ (27 أفريل 1993)، ص: 32.

للمؤسسات وإضفاء الثقة على قوائمها المالية من خلال إبداء رايه الفني المحايد حول صدق وشرعية تلك القوائم وإيصالها لمستخدميها.

الفرع الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات

تقع ضمن مهنة محافظ الحسابات مسؤولية اتجاه التشريعات، واحترام أخلاق المهنة، ومنه تنقسم مسؤوليات محافظ الحسابات إلى ثلاث أصناف هي[1]:

1-**المسؤولية المدنية:** اقر المشرع الجزائري بالمسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في نص المادة (715) مكرر (14) فقرة (01) من القانون التجاري، فبعد أن كانت المسؤولية المدنية تقام على أساس أحكام الوكالة في ظل القانون القديم تغير الأساس باعتبار العلاقة التي تربط محافظ الحسابات بالشركة ليست علاقة تعاقدية وإنما هي علاقة قانونية حتى ولو سلمنا بأن محافظ الحسابات يعين عن طريق العقد ولقيام المسؤولية المدنية ينبغي توفر الشروط القانونية والتي في مقدمتها توافر خطأ محافظ الحسابات، إلا أننا لا نجد تعريف الخطأ لا في القانون المدني باعتباره الشريعة العامة ولا في القانون المنظم للمهنة، غير أنه كانت للفقهاء الفرنسيين بعض المحاولات من أجل التعريف بخطأ محافظ الحسابات، فقد عرف أنه انحراف محافظ الحسابات عن السلوك الفني المألوف، وسواء تعلق الأمر بخطئه الشخصي أو خطأ العاملين تحت إشرافه فيكون محافظ الحسابات مسئولا مدنيا عن هاته الأفعال متى تسببت في أضرار، واستطاع طالب التعويض أن يثبت وجود علاقة سببية بين الفعل والضرر الناتج عنه غير أنه يمكن لمحافظ الحسابات أن يدفع المسؤولية عن نفسه بإثباته عدم وجود خطأ أو إثباته أن الضرر كان نتيجة أسباب خارجة عن نطاق إرادته. أما عن الجهة القضائية المختصة بالدعوى المسؤولية المدنية، فلا نجد حكم خاص في القانون المنظم للمهنة وأمام ذلك ترفع الدعوى ضد محافظ الحسابات أمام الجهة القضائية.

2-**المسؤولية التأديبية:** فيما يخص العقوبات التأديبية تتمثل إما في الإنذار، التوبيخ، الإقصاء المؤقت عن ممارسة المهنة، الشطب من الجدول والتوقيف المؤقت، وقد أعطت القوانين المنظمة للمهنة لمحافظي الحسابات الحق في الطعن في العقوبات التأديبية والتي من شأنها أن تأثر في المسار المهني لي محافظ للحسابات.

3-**المسؤولية الجزائية:** كما قد يتسائل محافظ الحسابات عن الأفعال المخالفة للقانون التي يرتكبها أثناء أو بمناسبة القيام بالمهام المنوطة به، وقد تتخذ هذه المسؤولية صورتان:

أ-فاعل أصلي: إذ يعاقب عن كل الجرائم التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه كتلك المتعلقة بحالة عدم الملائمة والتي أوردها المشرع الجزائري في المادة (715) مكرر (06) من القانون التجاري، وكذلك الجرائم المتعلقة بممارسة المهنة بصفة غير شرعية، وبما أن محافظ الحسابات شأنه شأن باقي أفراد المجتمع فهو مجبر على احترام القوانين، لذلك يكون معرض إلى المتابعة الجزائية عن كل فعل مجرم من طرف القانون، وفي هذه الحالة تطبق عليه الاحكام العامة في قانون العقوبات.

---

[1] حجاج زينب، **مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كألية لمحاربة المخالفات دراسة حالة في مؤسسة خاصة وعمومية**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد (09)، العدد (02)، ص: 186.

ب-**شريك**: يمكن لمحافظ الحسابات أن يتابع جزائيا، بصفته شريك وفقا للأحكام العامة المنظمة للاشتراك، إذ يكفي لمحافظ الحسابات أن يقدم يد العون للفاعل الأصلي وهذا بتسهيل له اقتناء بعض الوسائل لاستعمالها في الجريمة الأصلية حتى ولو كانت هذه الوسائل ليست ذات طبيعة إجرامية. غلا انه قد ثارت مسألة تتعلق بالعامل المعنوي للاشتراك وكذلك الجانب المادي له بالنسبة لمحافظ الحسابات، فقد رأى بعض الفقه أنه لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يسأل جزائياً عن فعل الاشتراك إلا إذا كان عالما وقت ارتكاب الجريمة أنه يمد بيد العون للفاعل الأصلي في الجريمة، ذلك فإن تقاعس محافظ الحسابات عن تقديم تقريره حتى يسهل على المسيرين فعل الاختلاس يعد بمثابة اشتراك موضوعي مما يتوجب مساءلة محافظ الحسابات بصفته شريك في فعل الاحتيال[1].

الفرع الثالث: تعيين محافظ الحسابات وحالات التنافي

تم إصدار مجموعة من الأحكام لتعيين محافظ الحسابات، كما تم إبراز موانع تعيين هذا الأخير أي حالات التنافي التي لا يستطيع محافظ الحسابات القيام خلالها بإجراء عملية المراجعة القانونية، حيث يتم تعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة او الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر شروط محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين المسجلين في الغرفة الوطنية. كما تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي 3 سنوات، وفي حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين متتاليتين، يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية بالتالي لا يتم تجديد عهدته، كما يمكن تعيين المؤسسة أكثر من محافظ الحسابات. ويجب على هذا الأخير إبلاغ لجنة مراقبة النوعية في اجل أقصاه (15) يوم حسب ما نصت عليه المادة (30) من القانون (10-01)، ولقد حدد المرسوم التنفيذي رقم (11-32) المؤرخ في (27) جانفي (2011) كيفية تعيين محافظي الحسابات طبقا لأحكام القانون (10-01) وأحكام المادتين (600) و(609) من القانون التجاري، وأهم شرط في تعيين محافظ الحسابات هو عدم وجود حالات التنافي أي موانع التعيين التي تم التطرق إليها في المواد 64 إلى (74) من المرسوم التنفيذي (11-32) والمتمثلة في ارتباط محافظ الحسابات بكل نشاط تداري لا سيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية بالإضافة إلى تقاضيه اجر على أي خدمات يقدمها للمؤسسة في غير إطار المراجعة. وانتسابه إلى العضوية في مجلس مراقبة المؤسسة وكذا الجمع بين مهنية الخبير ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في نفس المؤسسة. كما يمنع المشرع الجزائري محافظ الحسابات شغل منصب مأجور في المؤسسة التي راجعها بعد اقل من (3) سنوات من انتهاء مدته، كما لا يمكن تعيين الأشخاص الذين تحصلوا على أتعاب أو امتيازات في شكل قروض من المؤسسة خلال (3) سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات فيها[2].

الفرع الرابع: مهام محافظ الحسابات في الجزائر:

يقوم محافظ الحسابات أثناء القيام بمراقبة حسابات المؤسسة بمجموعة من المهام والتي نصت عليها المادة (25) من القانون (10-01) والتي في مقدمتها الشهادة على صحة وانتظام الحسابات السنوية ومطابقتها تماما لنتائج

[1] حجاج زينب، مرجع سابق، ص: 187.

[2] حجاج زينب، مرجع سابق ص ص: 184-185.

عمليات السنة المنصرمة ؛كما يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في التقرير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين، إضافة إلى إبداء رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية، كما يعلم المسيرين والجمعية العامة بكل نقص قد يكتشفه والذي يعرقل استمرار استغلال المؤسسة، وإذا كانت المؤسسة تعد حساب مدمجة فان محافظ الحسابات يصادق على صحة وانتظام هذه الحسابات، وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع التابعة لنفس المؤسسة[1].

الفرع الخامس: تقارير محافظ الحسابات

وردت العناية المهنية المتعلقة بالتقرير عن الحسابات السنوية في التوصية الثالثة من القرار المذكور سابقا بالإضافة إلى ما جاء في القانون (10-01) المؤرخ في (2010/06/29)، وفي المرسوم التنفيذي رقم (11-202) المؤرخ في (2011/05/26)، بينت في مجملها أنه على محافظ الحسابات إعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي يترجم به مهمته الرئيسية، كما ينجز ثلاثة عشر(13) تقريرا خاصا يترجم بها مهامه الثانوية بالإضافة إلى مداخلة في الجمعية العامة نلخصها فيما يلي[2] :

1-تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية: يبين محافظ الحسابات في هذا التقرير أداء مهمته ويتم إرسال هذا التقرير إلى الجمعية العامة العادية، حيث يجب أن ينتهي هذا التقرير بالمصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة القوائم المالية وكذا صورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر، ويتكون هذا التقرير من:

أ- **مقدمة:** في مقدمة التقرير، يقوم محافظ الحسابات بالتذكير بطريقة وتاريخ تعيينه، التعريف بالكيان المعني ذكر تاريخ إقفال السنة المالية المعنية، الإشارة إلى أن القوائم المالية قد تم وقفها من طرف الجهاز المؤهل في الكيان، التذكير بمسؤولية المسيرين الاجتماعيين عند إعداد القوائم المالية، التذكير بمسؤوليته في التعبير عن رأيه حول القوائم المالية، ويوضح إرفاق التقرير بالميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال وكذا الملحق عند الاقتضاء.

ب-الرأي حول القوائم المالية: ضمن هذا القسم يتم الإشارة إلى أهداف وطبيعة مهمة المراقبة، مع توضيح أن الأشغال التي أنجزها قد تمت طبقا لمعايير المهنة وأنها. تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية، الذي يمكن أن يكون، حسب الحالة:

- **رأي بالقبول:** يتم التعبير عن الرأي بالقبول من خلال مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية بأنها. منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتبرة، وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها، كما تقدم صورة صادقة للوضعية المالية ووضعية الذمة وخزينة الكيان عندها أية الدورة؛

---

[1] المادة (23)، القانون رقم (10-01) المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

[2] رشيد سفاحلو، عاشور كنوش، **مهام وتقارير محافظ الحسابات في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد (16) 2017، ص ص: 101-102

- **رأي بتحفظ (او بتحفظات)** : يتم التعبير عن الرأي بتحفظ (أو بتحفظات) من خلال مصادقة محافظ الحسابات بتحفظ على القوائم المالية بأنها منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية سارية المفعول، كما تقدم صورة صادقة لنتيجة عمليات السنة المنصرمة وكذا الوضعية المالية وممتلكات الكيان في نهاية هذه السنة المالية. يجب على محافظ الحسابات أن يبين بوضوح في فقرة، تسبق التعبير عن الرأي التحفظات المعبر عنها، مع تكميمها إذا أمكن قصد إبراز تأثيرها على النتيجة والوضعية المالية للكيان؛

-**رأي بالرفض** : يتم التعبير عن الرأي بالرفض من خلال رفض مبرر بوضوح من طرف محافظ الحسابات المصادقة على القوائم المالية وأنه لم يتم إعدادها في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية سارية المفعول، يجب أن يبين محافظ الحسابات بوضوح في فقرة قبل التعبير عن الرأي التحفظات التي دفعته إلى رفضه للمصادقة مع تكميمها إذا أمكن ذلك، قصد إبراز تأثيرها على النتيجة والوضعية المالية للكيان، في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين (02) ماليتين متتاليتين، يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك؛

-**عدم الإبداء عن الرأي:** عندما يقوم المراجع بعمليات فحصه واختباراته ولا يستطيع من خلال ذلك تجميع أدلة وإثباتات كافية لراية الفني المحايد فما عليه إلا إن يمتنع عن إبداء رأيه على القوائم المالية تحت المراجعة، ويذكر في فقرة الرأي بأنه لا يستطيع إعطاء رأيه حول تلك القوائم[1].

ج-فقرة الملاحظات: حيث يتم إدراجها بعد التعبير عن الرأي، ملاحظات تهدف إلى لفت انتباه القارئ لنقطة أو لعدة نقاط تتعلق بالحسابات السنوية دون التشكيك في الرأي المعبر عنه في حالة وجود شكوك معتبرة مبنية بشكل وجيه في الملحق، بحيث يرتبط حلها بأحداث مستقبلية من شأنها التأثير على الحسابات السنوية.

د-المراجعات والمعلومات الخاصة: نجد في هذا الجزء الخلاصات الناتجة عن بعض المراجعات الخاصة، المخالفات والشكوك التي لا تؤثر على الحسابات السنوية؛ إضافة إلى المعلومات التي يوجب القانون على محافظ الحسابات الإشارة إليها، ويؤدي محافظ الحسابات مهمته المتعلقة بفحص الحسابات السنوية وإعداد تقريره العام المتعلق بالتعبير على الرأي في أجل قدره خمسة وأربعين (45) يوما ابتداء من تاريخ استلام الحسابات السنوية المضبوطة من طرف جهاز التسيير المؤهل، ويجب أن يتطابق تاريخي التقرير والانتهاء الفعلي من مهمة الرقابة.

2- **التقارير الخاصة:** يترتب على مهمة محافظ الحسابات، زيادة على إعداد تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية، إعداد (13) تقريرا خاصا تم تحديد محتواها في القرار المؤرخ في (2013/06/24) حيث تتضمن التقارير الخاصة ما يلي [2]:

أ-الاتفاقيات المنظمة: يتعين على محافظ الحسابات تذكير المسيرين الاجتماعيين، لاسيما أثناء إعداد رسالة مهمته، بطبيعة المعلومات التي يتعين عليهم تقديمها له حول الاتفاقيات المنظمة، قصد السماح له بإعداد تقريره

---

[1] زهرة عاطف سواد، مرجع سابق ذكره، ص: 113.

[2] قرار مؤرخ في(2013/06/24) المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد(24)، السنة الواحدة والخمسون، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الصادرة بتاريخ (30/04/ 2004)، ص ص: 15-16.

الخاص، حسب مفهوم أحكام المادة (628) من القانون التجاري. ويحقق من تطابق هذه المعلومات مع الوثائق الأساسية التي استخرجت منها؛

ب-المبلغ الإجمالي لأعلى 5 أو10 تعويضات: يعتبر إعداد كشف مفصل عن التعويضات المدفوعة لخمسة (05) أو عشرة (10) أشخاص الأعلى أجرا الذي يتم تسليمه إلى محافظ الحسابات، من مسؤولية الجهاز المسير ويتأكد محافظ الحسابات من أن المبلغ المفصل للتعويضات يتطابق مع المعلومات المتحصل عليها في الأحكام القانونية المشار إليها أعلاه؛

ج-الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين: يفحص محافظ الحسابات جميع الامتيازات الخاصة والمعتبرة الممنوحة لمستخدمي الكيان المعني في إطار تنفيذ مهمته المتعلقة بالصداقة على الحسابات السنوية وتطبيقا للواجبات المهنية تتمثل الامتيازات الخاصة، النقدية أو العينية، الممنوحة لمستخدمي الكيان في تلك التي لا تتعلق بالتعويض العادي أو المعتاد للخدمات المقدمة؛

د-تطور نتيجة السنوات الخمس (05) الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو الحصة: يقوم محافظ الحسابات بعرض تطور مختلف مؤشرات النجاعة للكيان التي تعتبر مدققة، في تقريره الخاص، نتيجة الواجبات المهنية التي يطبقها بعنوان الدورة المحاسبية المعتبرة؛ حيث .يتم إعداد تطور النتيجة على شكل جدول على مدى الخمس سنوات الأخيرة؛

هـ-إجراءات الرقابة الداخلية: في إطار مهمته العامة، يطلع محافظ الحسابات على عناصر الرقابة الداخلية المطبقة من قبل الكيان قصد تجنب مخاطر الأخطاء المعتبرة في مجمل الحسابات، وكذا الإثباتات المتعلقة بتدفقات العمليات والأحداث المحاسبية للفقرة، وأرصدة حسابات نهاية الفقرة، وكذا عرض القوائم المالية والمعلومات المقدمة ضمن ملحق الحسابات؛

و-استمرارية الاستغلال: يقدر محافظ الحسابات عند التخطيط وأداء مهمة المراقبة، صحة استعمال الاتفاقية المحاسبية القاعدية حول استمرارية الاستغلال لإعداد الحسابات، من طرف المديرية، وفق ما تنص عليه أحكام المادة (6) من القانون (11-07) المؤرخ في (25) نوفمبر سنة (2007) المتضمن النظام المحاسبي المالي وأحكام المادة (7) من المرسوم التنفيذي رقم (156-08) المؤرخ مايو سنة (2008) المتضمن تطبيق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي؛ حيث يقوم في إطار مهمته، بتحليل بعض الوقائع أو الأحداث المأخوذة بعين الاعتبار جملة أوكل على حدا والتي تشكل مؤشرات تؤدي إلى التساؤل حول إمكانية استمرارية الاستغلال؛ كما يطلع محافظ الحسابات على مستوى المديرية، على الوقائع أو الأحداث التي هي على دراية بها، والتي يمكن أن تتدخل لاحقا في الفترة التي شملها تقييمه، ويمكن أن تؤثر على استمرارية الاستغلال، وعندما تحدد الوقائع أو الأحداث التي يمكن أن تؤثر على استمرارية الاستغلال، فإن محافظ الحسابات يقوم بدراسة خطط على المديرية لمواجهة المشاكل الناتجة، بهدف متابعة الاستغلال، كما يجمع العناصر الأساسية المقنعة الكافية والملائمة لتأكيد أو نفي وجود شك معتبر بشأن استمرارية الاستغلال؛ إضافة إلى انه يحصل على تصريح كتابي من المديرية يتعلق بخطط عملها في

المستقبل[1]، ويتخذ إجراء الإنذار المنصوص عليه في أحكام المادة (715) مكرر (11) من القانون التجاري عندما تؤكد الوقائع والأحداث المحللة من طرف محافظ الحسابات، بناء على حكمه الخاص، شكلا بليغا حول استمرارية الاستغلال حيث عندما يلاحظ محافظ الحسابات تأخرا معتبرا وغير اعتيادي في ضبط الحسابات السنوية، لاسيما عند تطبيق أحكام المادة (676) من القانون التجاري التي تنص على الطلب من الجهة القضائية المختصة، التي تبث بناء على عريضة لتأجيل موعد انعقاد الجمعية العامة العادية والجهاز التداولي المؤهل، فإنه يستفسر عن الأسباب التي أدت إلى ذلك؛

ز-حيازة أسهم الضمان: حيث يفحص محافظ الحسابات تحت مسؤوليته، احترام الأحكام القانونية وأحكام القانون الأساسي المتعلقة بأسهم الضمان التي يجب أن يجوزها المتصرفون أو أعضاء مجلس المراقبة ويجب أن تمثل هذه الأسهم على الأقل (20%) من رأس المال الاجتماعي وفقا لأحكام المادة (619) من القانون التجاري[2]؛

ك-عملية رفع رأس المال: حيث يتأكد محافظ الحسابات من صحة المعلومات الواردة في تقرير الهيئة المختصة المقدم للجمعية العامة المستدعاة لترخيص عملية رفع رأس المال؛

ل-عملية تخفيض رأس المال: حيث يدرس محافظ الحسابات إذا كانت وشروط تخفيض رأس المال المقرر تستند إلى القانون ويتأكد أن عملية التخفيض لا تخفض مبلغ رأس المال أقل من الحد القانوني الأدنى؛

م-إصدار قيم منقولة أخرى: إذا طلب من الجمعية العامة غير العادية أن تفوض للهيئة المختصة سلطات تحديد كيفيات إصدار القيم المنقولة أو سندات الاكتتاب، يتحقق محافظ الحسابات من أن المعلومات الضرورية والكافية قد تم إدراجها في تقرير الهيئة المختصة، ويقدر ما إذا كان تقديمها من شأنه توضيح العملية المقترحة للمساهمين، وكذا حول أسباب اقتراح إلغاء حق التفاضل في الاكتتاب عند الاقتضاء؛

ن-توزيع التسبيقات على أرباح الأسهم: يتحقق محافظ الحسابات من أن الميزانية المنجزة من طرف المؤسسة قصد توزيع تسبيق على أرباح الأسهم، تظهر احتياطات ونتائج صافية قابلة للتوزيع، كما هو محدد في القانون وتكفي للسماح بتوزيعها؛

س-تحويل الشركات ذات أسهم: إذا تمت عملية التحويل خلال الدورة، يتم ضبط حسابات وسيطة من طرف الجهاز المختص للكيان، تكون هذه الحسابات موضوع تقرير محافظ الحسابات؛

ع-الفروع والمساهمات والشركات المراقبة: يلزم محافظ الحسابات بإلحاق تقريره العام للتعبير عن الرأي بتقرير متعلق بوضعية المساهمة أو اكتساب أكثر من نصف رأس المال لشركة، خلال الدورة.

المطلب الثاني: الإجراءات التحليلية وفقا لمعايير التدقيق الدولي

يقوم محافظ الحسابات في سبيل وصوله إلى الرأي الموضوعي في القوائم المالية بالكثير من الإجراءات، إذ تعتبر الإجراءات التحليلية أداة رئيسية في عملية التدقيق الخارجي كونها الوسيلة الأكثر استخداما من قبل محافظي

---

[1] قرار مؤرخ في (2013/06/24)، مرجع سابق ذكره، ص ص: 16-19.

[2] احمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا لمعايير التدقيق المحاسبي**، الطبعة الأولى، الأردن،2015، ص ص:43-46.

الحسابات من اجل جمع أدلة الإثبات التي تدعم رأيه حول مصداقية وعدالة القوائم المالية، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى ما يلي:

الفرع الأول: عموميات حول الإجراءات التحليلية

تعددت التعاريف المستخدمة في التعبير عن الأساليب الحديثة المستخدمة في عملية التدقيق الخارجي منها: المراجعة التحليلية، الفحص التحليلي، المراجعة الانتقادية، نظرا للتطور الكبير الذي شهدته مهنة التدقيق وبظهور الأساليب الكمية الحديثة ظهر مصطلح " الإجراءات التحليلية، التي تعتبر إحدى الوسائل الهامة التي يلجأ إليها محافظ الحسابات أثناء عملية التدقيق، وسنحاول في هذا الفرع التطرق إلى ما يلي:

1-**تعريف الإجراءات التحليلية:** يوجد عدة تعاريف للإجراءات التحليلية نذكر منها:

- تعرف الإجراءات التحليلية بأنها عبارة أحد أنواع اختبارات التحقق الأساسية التي يمكن أداءها لجمع أدلة الإثبات المرتبطة بالتحقق من صحة وملائمة المعالجة المحاسبية للعمليات والأرصدة والتأكد من عدم وجود أخطاء أو مخالفات [1]، كما تعرف بأنها تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى ومعلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات [2]؛

- عرفت معايير المراجعة ورقابة الجودة الدولية الإجراءات التحليلية على أنها: تقييم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المطلوبة بين كل من البيانات المالية وغير المالية وتشمل الإجراءات التحليلية أيضا تحقيقا يعد ضروريا لتحديد التقلبات أو العلاقات غير المتسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو المختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير [3].

ومنه نستنتج أن الإجراءات التحليلية هي عملية تقييم وتقدير للمعلومات المالية من خلال دراسة ومقارنة وتحليل للعلاقات بين كل من البيانات المالية والغير مالية والتي تتضمن أداء مقارنات بين القيم المسجلة وبين توقعات محافظ الحسابات من اجل تيسير مراحل عملية المراجعة والوصول إلى أدلة تعزز رأي المراجع في تقريره النهائي.

2-**طبيعة الإجراءات التحليلية في التدقيق:** تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة مقارنة لمعلومات المؤسسة المالية مع[4]:

-المعلومات المقارنة للفترات السابقة؛

---

[1] أمين السيد احمد لطفي، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات**، دار النهضة العربية، القاهرة، (1997)، ص: 64

[2] المقرر رقم (23) المؤرخ في (15 مارس 2017) والمتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية رقم (520-570-610-620)، ص: 3

[3] لخصر لقليطي، لحسن دردوري، **أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 3، العدد 12، 2017، ص: 125

[4] فهمي مصطفى **الشيخ**، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008، ص: 4.

-النتائج المتوقعة مثل الموازنات التقديرية أو التنبؤات أو توقعات محافظ الحسابات، كتقدير الاستهلاك؛

-المعلومات المماثلة للقطاع الاقتصادي، كمقارنة نسبة مبيعات المؤسسة إلى حساباتها تحت التحصيل مع المعدلات السائدة في القطاع أو مع مشاريع أخرى ذات أحجام متقاربة في نفس القطاع؛

-العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبئ به والمبني على الخبرة، كالنسب المئوية لهامش الربح؛

-العلاقات بين المعلومات المالية والمعلومات الغير مالية، كتكلفة الرواتب مع عدد الموظفين.

3-**أنواع الإجراءات التحليلية**: هناك عدة أنواع للإجراءات التحليلية نذكر منها:[1]

أ-تحليل الاتجاه: هو تحليل التغييرات في رصيد الحساب أو النسبة بمرور الوقت، حيث يمكن أن يقارن رصيد حساب العام الماضي بالرصيد الحالي غير المدقق أو أرصدة في فترات زمنية عديدة، إذ يكون لتحليل الاتجاه فعالية أكبر عندما يكون الحساب أو العلاقة يمكن التنبؤ بها، ويكون أقل فعالية عندما يكون الكيان الخاضع للرقابة قد شهد تغييرات تشغيلية أو محاسبية كبيرة وتكون عدد السنوات المستخدمة في تحليل الاتجاه عبارة عن دالة حول استقرار العمليات، حيث كلما كانت العمليات أكثر استقرار بمرور الوقت، كلما كانت العلاقات أكثر قابلية للتنبؤ واستخدام أكثر لفترات زمنية متعددة.

ب-تحليل النسب: تحليل النسبة هو مقارنة العلاقات بين حسابات القوائم المالية، مقارنة حساب ببيانات غير مالية، أو مقارنة العلاقات بين الشركات في الصناعة. مثال آخر لتحليل النسبة (وهو أحيانًا يشار إليه باسم تحليل الحجم المشترك) وهو تعيين جميع أرصدة الحسابات إما النسبة المئوية من إجمالي الأصول أو الإيرادات، وهناك خمسة أنواع من النسب موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01-01): أنواع تحليل النسب الموجودة ضمن الإجراءات التحليلية

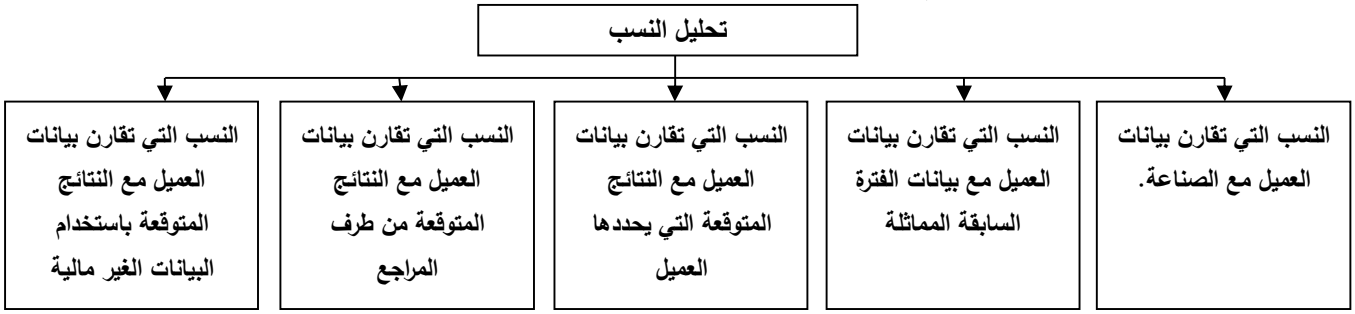

Source : Rick HAYES And Others**, Principales Of Auditing An Introduction To International Standards**, Pearson Education ,Second Edition , London ، 2005 ،pp :326-327.

ج-اختبار المعقولية: اختبار المعقولية هو تحليل أرصدة الحسابات أو التغيرات في أرصدة الحسابات خلال فترة محاسبية من حيث "المعقولية" في ضوء العلاقات المتوقعة بين الحسابات. هذا ينطوي على تطوير التوقعات القائمة على البيانات المالية أو البيانات غير المالية أوكليهما. على سبيل المثال، باستخدام عدد الموظفين، وتوقيت الأجور، وتأثير الإجازة والمرض، يمكن للنموذج أن يتنبأ بالتغيير في مصروفات الرواتب من العام السابق إلى

[1] Rick HAYES And Others**, Principales Of Auditing An Introduction To International Standards**, Pearson Education ,Second Edition , London ، 2005 ،pp :326-327.

الرصيد الحالي ضمن نطاق ضيق إلى حد ما. على عكس تحليلات الاتجاه والنسبة (التي تفترض ضمنيًا علاقات مستقرة)، تستخدم اختبارات المعقولية المعلومات لتطوير تنبؤ صريح حول رصيد الحساب. يضع المراجع افتراضات لكل عامل من العوامل الرئيسية (على سبيل المثال العوامل الصناعية والاقتصادية) لتقدير رصيد الحساب [1].

4-**أهداف الإجراءات التحليلية**: إن أي إجراء يقوم به محافظ الحسابات له غاية، وكذلك عند قيامه بالإجراءات التحليلية فغايته تحقيق ما يلي:

أ-تفهم طبيعة الصناعة التي يعمل فيها العميل: يعتبر فهم محافظ الحسابات للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة محل التدقيق جزء هاما أثناء تخطيط عملية التدقيق وذلك ليتمكن المدقق من إجراء مقارنات بين معلومات لم تراجع بعد مع معلومات تمت مراجعتها في الستة السابقة أو بيانات أخرى عن الصناعة، ورصد مدى التغير فيها فمثل هذه المقارنات قد تساعد محافظ الحسابات على فهم اتجاهات معينة أو أحداث غير عادية من شأنها أن تؤثر في عملية التخطيط للمراجعة؛

ب-تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية: غالبا ما تعتبر الإجراءات التحليلية مؤشر مفيد يدل على الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها المؤسسة محل التدقيق، ويجب ان يتم اخذ احتمال الفشل المالي بعين الاعتبار عند تقييم المخاطر ذات الصلة بالتدقيق، بالإضافة إلى انه يتعلق باستخدام الإدارة لافتراض الاستمرار عند إعداد القوائم المالية. وتوجد بعض أنواع الإجراءات التحليلية التي يمكن استخدامها على نحو مفيد في هذا الشأن[2]،

ج-الكشف عن حدوث مخالفات جوهرية في القوائم المالية: حيث قد يجد محافظ الحسابات اختلالات جوهرية غير متوقعة بين البيانات المالية للسنة الجارية والبيانات الأخرى المستخدمة في عمليات المقارنة، وتعرف هذه الاختلافات بالتقلبات غير جوهرية؛ [3]

د-تخفيض حجم الاختبارات الجوهرية: تستخدم الإجراءات التحليلية من طرف محافظ الحسابات من اجل التحكم في حجم الاختبارات الجوهرية التي يستخدمها؛ ففي حالة عدم وجود تقلبات غير عادية أو انحرافات جوهرية على مستوى أرصدة الحسابات المكونة للقوائم المالية فان محافظ الحسابات سيضيق من نطاق الاختبارات الجوهرية على مستوى هذه الأرصدة، إما في حالة وجود شكوك حول إمكانية احتواء هده الأرصدة على انحرافات جوهرية فانه سيوسع من أداء الاختبارات الجوهرية، واستخدام مزيج من الاختبارات التفصيلية والإجراءات التحليلية من اجل الحصول على ادلة اثبات كافية ومناسبة[4]؛

---

[1] Rick HAYES And Others, مرجع سبق ذكره, p: 139.

[2] احمد أكرم أبو شرخ، **أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة الرقابة على الاداء واكتشاف الانحرافات**، رسالة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012، ص: 15.

[1] يرقي كريم، **إجراءات المراجعة التحليلية واستخداماتها في عملية المراجعة الخارجية في الجزائر**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد (09)، العدد (09)، المسيلة، 2012، ص: 99.

[4] عميرش ايمان، بورغدة حسين، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي دراسة تطبيقية لعينة من المدققين الخارجيين في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (3)، العدد (30)، ص: 209.

هـ -تخفيض مخاطر عدم الاكتشاف: فمحافظ الحسابات مطلوب منه أن يصدر تقرير يتضمن رأيه حول مصداقية القوائم المالية، ولكن لا يوجد أي ضمان بان رأي محافظ الحسابات غير خاطئ بسبب أخطاء غير مكتشفة؛ لكنه يحاول دائما أن يجعلها عند ادني مستوى، ويساعد تقييم أخطاء التدقيق على زيادة كفاءة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بما يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء، وزيادة الكفاءة المهنية محافظ الحسابات وزيادة جودة خدمات عملية التدقيق بصفة عامة ويمكن التعبير عن معادلة تخفيض مخاطر الاكتشاف بالنموذج التالي [1]:

$$DR = \frac{AR}{IR \times CR}$$

حيث: DR: خطر الاكتشاف AR: خطر المراجعة **CR**: خطر جوهري **IR**: خطر الرقابة

الفرع الثاني: استخدامات الإجراءات التحليلية.

تلعب خبرة محافظ الحسابات دورا مهما في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق المطلوبة، اذ تتحدد الإجراءات التحليلية بناءا على تقييم محافظ الحسابات لإجراءات التدقيق المتبعة، وسنحاول التطرق في هذا الفرع إلى كيفيات إعداد واستخدام الإجراءات التحليلية كما يلي:

1- **إعداد الإجراءات التحليلية في التدقيق:** يقرر محافظ الحاجة للإجراءات التحليلية في التدقيق بعد دراسته وتحليله للأرصدة المسجلة وتكوينه توقعات لما ينبغي ان يكون عليه رصيد حساب معين أو نسبة ما مسجلة وذلك بعد فهمه للعميل والصناعة التي يعمل فيها، من خلال تحليله لموقف العميل داخل الصناعة، نتائج أعمال السنوات السابقة ومقارنة المبالغ المدرجة في الموازنة والمحقق فعليا، والاستفسار من المحاسبين الداخلين لعملاء آخرين يعملون في نفس الصناعة، وبناءا على ما سبق يتم تكوين توقع نموذجي لدى محافظ الحسابات باستخدام احد أو مزيج من العناصر المكونة من بيانات العام السابق معدلة وفقا للتغير المتوقع، بيانات الفترة الجارية، الموازنات، وبيانات غير مالية داخل منشأة العميل، حيث يتم تقدير الحساب الجاري للعميل من خلال بيانات من خارج المؤسسة مثل : بيانات الهيئات الحكومية، الهيئات المنظمة للصناعة، المعلومات المالية المنشورة بشرط أن تكون أنشطة العميل مطابقة للأنشطة التي تغطيها المعلومات، الاتحادات المهنية بشرط إلا يؤوبها تحيز وأنها تمت بدرجة من العناية، ويتضح انه إذا قرر محافظ الحسابات تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق كإجراءات فحص وتحقق يجب عليه إن يراعي الاعتبارات التالية[2]:

---

[1] سهام كردودي، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات دراسة حالة مركز تكرير الملح بسكرة**، أطروحة دكتورا في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015، ص: 13.

[2] محمد أكرم أبو شرخ، **مرجع سابق**، ص ص: 20-21.

أ- **طبيعة عمل المنشأة:** وهنا يراعي محافظ الحسابات لطبيعة نشاط المؤسسة وهيكلها التنظيمي، فقد تتطلب إجراء الإجراءات التحليلية لكل قسم على حدا أو على القوائم المالية لوحدة من الوحدات المكملة للمؤسسة، وقد يتطلب الأمر تطبيقها على المؤسسة ككل؛

ب- **توافر المعلومات:** يتمكن محافظ الحسابات من أداء مهامه من خلال المعلومات المتاحة له سوءا المالية كالموازنات والتوقعات أو غير المالية مثل عدد الوحدات المنتجة أو المباعة؛

ج-مدى الاعتماد على المعلومات المتاحة: يتحقق محافظ الحسابات من مدى موثوقية المعلومات المتاحة ومدى الاعتماد عليها وأنها معدة بعناية كافية، لكي يستطيع الاعتماد عليها؛

د-ملائمة المعلومات المتاحة: يختبر محافظ الحسابات مدى ملائمة المعلومات التي سيعتمد عليها ليصل لنتيجة إمكانية اعتماده عليها من عدمه، فقد تكون الموازنات معدة كنتائج متوقعة وليس كأهداف يجب تحقيقها؛

هـ-مصدر المعلومات المتاحة للمقارنة: يتحرى محافظ الحسابات المصادر المستقلة للمعلومات نظرا لكون المصادر المستقلة عن المنشأة أكثرا اعتمادا عليها من المصادر الداخلية؛

و-بمدى قابلية المعلومات للمقارنة: فالمعلومات المتاحة عن الصناعة بوجه عام مثلا قد لا تكون قابلة للمقارنة مع تلك البيانات الخاصة بمنشأة متخصصة في إنتاج وبيع منتج معين؛

ز-المعلومات التي حصل عليها المراجع من اختباراته السابقة: بالإضافة إلى تفهمه لمدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وأنواع المشاكل التي ظهرت في الفترات السابقة، وكانت محل تسويات محاسبية.

2-**الإجراءات التحليلية كإجراءات مادية:** تتمثل الإجراءات المادية التي ينفذها محافظ الحسابات على مستوي الإقرارات في اختبارات التفاصيل أو الإجراءات التحليلية المادية، أو مزيج من كليهما ويتوقف القرار المتعلق بتحديد إجراءات التدقيق التي سيتم تنفيذها، بما في ذلك ما إذا كان سيتم استخدام الإجراءات التحليلية المادية، على حكم محافظ الحسابات بشان الفاعلية والكفاءات المتوقعة لإجراءات التدقيق المتاحة في تخفيض خطر التدقيق على مستوى القرارات إلى مستوى منخفض بشكل مقبول؛ ويجب على محافظ الحسابات عند تصميم الإجراءات التحليلية المادية مراعاة ما يلي [1]:

أ-تحديد مدى مناسبة الإجراءات التحليلية المادية المعينة لإقرارات محددة، مع الأخذ في الحسبان مخاطر التحريف الجوهري المقيمة واختبارات التفاصيل، إن وجدت لهذه الإقرارات؛

ب-تقويم إمكانية الاعتماد على البيانات التي استنتج منها محافظ الحسابات توقعاته بشأن النسب أو المبالغ المسجلة، مع الأخذ في الحسبان مصدر المعلومات المتاحة وقابلية مقارنتها وطبيعتها وملائمتها وأدوات الرقابة على إعدادها؛

ج-وضع توقع للنسب أو المبالغ المسجلة، وتقويم ما إذا كان التوقع دقيقا بشكل كاف لتحديد أي تحريف قد يتسبب بمفرده أو عند اقترانه بغيره، في إن تكون القوائم المالية محرفة بشكل جوهري؛

---

[1] ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيدات الاخرى والخدمات ذات العلاقة**، اصدار 2020، ص: 363.

د-تحديد المبلغ الذي يمكن قبوله لأي فرق بين المبالغ المسجلة والقيم المتوقعة، دون إجراء المزيد من التحري.

3- **الإجراءات التحليلية عند تأسيس الخلاصة:** يشير المعيار الجزائري للتدقيق رقم (520) بعنوان الإجراءات التحليلية على وجوب تطبيق الإجراءات عند الاقتراب من في نهاية عملية التدقيق، حيث نص على ما يلي:"يجب على المدقق أن يتصور ويضع حيز التنفيذ إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق لتساعده في تأسيس خلاصة تامة حول توافق الكشوف المالية مع معرفته للكيان"[1]، إذ عند قيام محافظ الحسابات باستنتاج خلاصة العام فيما إذا كانت البيانات مطابقة لمعرفته بطبيعة العمل، وذلك من اجل الوصول إلى نتائج تعزز ما تم التوصل إليه مسبقا من إجراءات تدقيق للأقسام التابعة بشكل منفرد، أومن تدقيق عناصر من البيانات المالية وذلك للوصول إلى نتيجة عامة عن معقولية البيانات المالية، وإن كان هناك حاجة لمزيد من الإجراءات التحليلية .

4-**تحليل الإجراءات التحليلية:** عندما تؤدي الإجراءات التحليلية بمحافظ الحسابات إلى تحديد مخاطر لم يتم اكتشافها بعد، فانه يقدَر ضرورة استكمال إجراءات التدقيق التي أداها كما يلي [2]:

- الحصول على أدلة تدقيق ذات صلة بردود الإدارة من خلال تقويم تلك الردود مع الأخذ في الحسبان فهم محافظ الحسابات للمؤسسة وبيئتها، إلى جانب أدلة التدقيق الأخرى التي تم الحصول عليها خلال مسار التدقيق؛

- قد تنشأ الحاجة لتنفيذ إجراءات تدقيق أخرى عندما، على سبيل المثال تكون الإدارة غير قادرة على تقديم تفسير مع أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ذات الصلة برد الإدارة لا يعد كافيا.

الفرع الثالث: مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية.

إن تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي يحقق الكثير من المزايا والأهداف التي تمكن المدقق الخارجي من الوصول إلى رأي سليم حول مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية، وذلك من خلال تطبيقها في مختلف مراحل تنفيذ مهمته، حيث هناك ثلاث مراحل تستخدم فيها الإجراءات التحليلية نذكرها كما يلي:

1- **استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:** يتم تطبيق الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة يمكن محافظ الحسابات من تقدير المخاطر وتوجيه اعماله، فهي تساعده على [3]:

أ-**تحديد طبيعة وتوقيت أعمال التدقيق:** ويهدف تطبيق الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة الي كل من تفهم مجال الجهة محل التدقيق والنشاط الذي تزاوله، وتقييم قدرة الجهة محل التدقيق على الاستمرارية، الى جانب اكتشاف الأخطاء الممكنة في القوائم المالية للجهة والإشارة إليها، كما تقلل الاختبارات التفصيلية للأرصدة التي لم يلاحظ فيها فروقات جوهرية، إضافة الى دراسة المدقق لأهمية المبيعات واتجاهاتها في السنوات السابقة ومدى انحراف المبيعات الفعلية عن المقدرة وأسبابها ثم يقوم المدقق بمقارنة نتائج دراسته للمبيعات مع حسابات المدينين.

---

[1] المقرر رقم 23، المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

[2] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، ص: 626.

[3] محمد عايش عيد المطيري، **مدى التزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق رقم 520، رسالة ماجيستر في المحاسبة، كلية** الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص: 25.

ب-الاهتمام بالمعلومة المالية: حيث يقوم محافظ الحسابات بإعطاء أهمية للمعلومات المالية وذلك لتحقيق الأهداف المذكورة سابقا، حيث يقوم محافظ الحسابات بـ:

- دراسة تكلفة المبيعات واتجاهات في السنوات السابقة بالإضافة إلي نسبة إجمالي الربح ومتوسط التكلفة المباعة ثم يقارن ويدرس العلاقة المتداخلة بين تكلفة المبيعات مع المخزون وهنا يبحث عن نقاط الضعف التي يمكن ان يكتشفها من هذه المقارنة؛

- دراسة تطور أرصدة العملاء عند الجهة إن وجدت والتركيز عل أعمار هذه الأرصدة، ثم يقوم بدراسة حسابات المدينين والديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها ومقارنتها مع نتائج دراسته لأرصدة العملاء؛

- دراسة رصيد المخزون لسنوات سابقة وذلك من حيث مكوناته ونسبة كل نكون إلى إجمالي المخزون، وكذلك يقوم بدراسة معدل دوران المخزون والمخصصات المكونة له، ثم يقوم بربط نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسة لحسابات الدائنين والمشتريات لتحديد اعم البنود التي تتطلب منه فحص وجمع أدلة الإثبات؛

-دراسة المصروفات ومقارنتها مع الأرصدة ذات العلاقة بكل مصروف، فيقوم بمقارنة مصروف الاستهلاك ومصروفات الصيانة مع نتائج دراسة ارصده الأصول الثابتة، ومصروف الفائدة مع الفائدة المستحقة.

والخلاصة أنه عند تطبيق الإجراءات التحليلية في التخطيط لعملية التدقيق فإنها تساعد محافظ الحسابات في تحديد طبيعة إجراءات التدقيق والتي يستخدمها للحصول على أدلة الإثبات اللازمة لبعض أرصدة الحسابات أو لمجوعة العمليات.

2-**استخدام الإجراءات أثناء عملية التدقيق**: في هذه المرحلة يقوم محافظ الحسابات بتطبيق الإجراءات التحليلية أثناء عملية التدقيق أو أثناء مرحلة الفحص والاختبار، إذ أن الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة تكون أكثر كفاءة وفاعلية وأكثر اقتصادا للوقت إذ ما قورنت باختبارات التفصيل، ويستخدم محافظ الحسابات الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة من مراحل التدقيق لدراسة ومقارنة بعض البنود المدرجة في القوائم المالية للتأكد من صحتها، حيث يقوم محافظ الحسابات [1]:

- بحساب الأجور المباشرة على أساس ساعات العمل، فاختبار عدد العاملين وساعات العمل ومعدل الأجور يظهر قيمة الأجر عن فترة معينة ويمكن محافظ الحسابات أن يقارنها مع القيمة المحتسبة للأجور والمسجلة في الدفاتر؛

- بمقارنة القيم المسجلة دفتريا للاستهلاك مع قيمة الاستهلاك الذي يحسبه بتطبيق معدلات الاستهلاك المستخدمة على تكلفة الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك في بداية الفترة مضافا إليها أو مخصوم منها الإضافات والإستبعادات التي حدثت على تلك الأصول؛

- بمقارنة النفقات الثابتة المضافة مع تلك النفقات عن السنوات السابقة، بالإضافة إلى مقارنة المقدر منها للسنة الحالية مع القيمة الفعلية المسجلة في الدفاتر؛

- بتقدير المتغيرات التابعة بدقة، إذا عرفت قيمة المتغير المستقل وذلك من خلال استخدامه لتخليل الانحدار.

---

[1] ساري حامد العبدلي، **أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين**، رسالة ماجيستر في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص: 42-43.

وترى الطالبتين أن محافظ الحسابات عند تطبيقه للإجراءات التحليلية أثناء مرحلة الفحص والاختبار يهدف الى اكتشاف المخالفات غي القوائم المالية، إذ انه يقوم بتحديد الأرصدة التي يكتشف فيها انحرافات، ويحدد من خلالها إجراءات التدقيق وأدلة الإثبات اللازمة للبحث عن سبب هذه الانحرافات، وبالتالي يعمل على تخفيض الاختبارات التفصيلية المطلوبة لفحص تلك الأرصدة.

3- **استخدام الإجراءات التحليلية في المرحلة النهائية لعملية التدقيق:** إن تطبيق الإجراءات التحليلية عند الاقتراب من نهاية عملية التدقيق يساعد محافظ الحسابات من تحديد ما إذا كانت القوائم المالية المعدلة منطقية في ضوء الأدلة التي تم جمعها خلال عملية التدقيق، خلال هذه المرحلة يتم استعراض شامل لكل العلاقات غير المتوقعة ، وأشار المعيار الأمريكي رقم (56) الصادر من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، أن الإجراءات الجوهرية مطلوبة بشكل جوهري في مرحلتي التخطيط والتقييم النهائي لعملية التدقيق من أجل تقييم مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية، في هذه المرحلة يستخدم محافظ الحسابات أدوات مختلفة من أدوات الإجراءات التحليلية للتوصل إلى تحقيق أهدافه مثل مقارنة الأرصدة المدرجة في القوائم المالية بالأرقام المناظرة لها في القوائم المالية التي تخص السنة السابقة، تحليل النسب، تحليل الاتجاهات؛ تحويل الأرقام المالية إلى نسب قيمة كل أصل من أصول الميزانية إلى إجمالي الأصول، وكذلك بالنسبة للخصوم ولكل بنود قائمة الدخل[1].

والشكل التالي يلخص مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف محافظ الحسابات أثناء مزاولة مهمته:

الشكل رقم(01-02): مراحل عملية التدقيق

مرحلة التخطيط للمهمة: يكون الغرض من تطبيق الإجراءات التحليلية تحديد نطاق وطبيعة وتوقيت الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي ؛ حيث إن تطبيقها خلال مرحلة التخطيط يمكن المدقق الخارجي من التعرف على العمليات والأحداث الغير العادية ، بالإضافة إلى تقييم إمكانية احتواء الأرصدة المكونة للقوائم المالية على مخاطر جوهرية، وبناءا على هذا التقييم يقرر المدقق الخارجي أو تقليص المجالات المراد فحصها بالإضافة إلى أداء إجراءات إضافية، أو يقرر تطبيق الإجراءات التحليلية عند نهاية عملية التدقيق اوفي مرحلة مبكرة.

مرحلة تنفيذ المهمة : يمكن تطبيق الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة من تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تنتشر على مستوى القوائم المالية ككل ؛ بالإضافة لتلك المخاطر التي توجد على مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والا فصاحات، بناءا على هذا التقييم يتمكن المدقق الخارجي من تحديد أدلة التدقيق التي يحتاجها ، والتي تؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق إلى المستوى المقبول عموما

المرحلة النهائية للمهمة : تمكن الإجراءات التحليلية المدقق الخارجي من فحص صحة تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية وتحديد المناطق التي تحتاج إلى أدلة إضافية بالإضافة إلى أن تطبيقها في هذه المرحلة يعطي للمدقق نظرة عن القوائم المالية محل التدقيق ؛وبالتالي تساعده رأيه حولها .

المصدر: عميرش ايمان، مدى استخدام الاجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، رسالة دكتورا في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2016، ص:21.

[2] عميرش ايمان، مدى **استخدام الاجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي**، رسالة دكتورا في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2016، ص 21.

المطلب الثالث: استخدام الإجراءات التحليلية لتقييم الاستمرارية.

تعتبر الإجراءات التحليلية من أهم وسائل جمع الأدلة التي يستخدمها محافظ الحسابات في تنفيذ عملية التدقيق، والتي يستعملها في تقييم استمرارية المؤسسة لهذا خصص هذا المطلب لتعري الاستمرارية ومسؤولية محافظ الحسابات نحو استمرارية المؤسسة والإجراءات التحليلية المتبعة لتقييمها، كما يلي:

الفرع الأول: تعريف فرض الاستمرارية: جاءت عدة تعاريف للاستمرارية نذكر منها:

- فرض الاستمرارية في المحاسبة يعني أن المؤسسة سوف تستمر في عملياتها، ولن تخرج من الصناعة، أويتم تصفيتها وحتى يتم ذلك يجب أن تكون قادرة على زيادة مواردها بشكل كافي، ولفترة زمنية غير محدود تمكنها من تحقيق خططها والوفاء بالتزاماتها ونمو أنشطتها بدون خسائر، وهو أحد المفاهيم الأساسية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية [1]؛

- كما عرفت معايير الإبلاغ المالي فرض الاستمرارية كما يلي: "يعني فرض الاستمرارية أن تعد البيانات المالية على أساس افتراض أن الكيان مستمر وسيستمر في العمل في المستقبل، ومن المفترض ألا يكون لدى الكيان النية ولا الحاجة إلى تصفية أو تقليص حجم عملياتها، وفي حالة وجود مثل هذه النية او الحاجة، قد يتعين أن تكون البيانات المالية أعدت كذلك على أساس التصفية، ويتم الإفصاح عن ذلك"[2]؛

- وتعني الاستمرارية في التدقيق أن يبدي المدقق رأيه عما إذا كانت المؤسسة قادرة على الاستمرار في نشاطها من عدمه، وأن يأخذ بعين الاعتبار عند تدقيق القوائم المالية مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها ونشاطاتها لمدة سنة بعد انتهاء إعداد البيانات موضع التدقيق [3].

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن مفهوم الاستمرارية محاسبيا يعني أن تكون المؤسسة قادرة على الاستمرار في مزاولة أعمالها في المستقبل المنظور وليس لديها النية أو الحاجة للتصفية، وعلى هذا الأساس تعد بياناتها المالية، أما من ناحية التدقيق فتعني إبداء المدقق رأيه حول إذا كانت المؤسسة قادرة على الاستمرار في نشاطها لمدة سنة بعد انتهاء إعداد البيانات موضع التدقيق.

الفرع الثاني: مسؤولية محافظ الحسابات نحو استمرارية المؤسسة وفق المعيار (570) : نص المعيار (570) في هذا الإطار على ما يلي:

---

[1] ماهر موسى درغام، **مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (570) " تقييم الاستمرارية "وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية**، رسالة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة 2013 ص: 44.

[2] Sandro Bruneli, **Audit Reporting For Going Concern Uncertainty Global Trends And The Case Study Of Italy**, Italy ,2018, P: 03.

[3] محمد محمود دائل الهاشمي، **مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات لتقييم قدرة المؤسسات على الاستمرارية دراسة مقارنة تطبيقية في اليمن والجزائر**، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، 2014، ص 56.

1-يجب على محافظ الحسابات إن يقوم بمجموعة من الإجراءات حتى يبعد نفسه عن أي مسؤولية تتعلق بتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار، وهذه الإجراءات هي:

- أن يأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هناك أحداث أو ظروف قد تثير شكا كبيرا حول قدرة المؤسسة على الاستمرار
- تقييم تقديرات الإدارة المتعلقة بقدرة المؤسسة على الاستمرار، والتي لا تزيد عن سنة بعد تاريخ القوائم المالية محل التدقيق؛ وذلك من خلال التخطيط والفحص وجمع الأدلة اللازمة لعملية التدقيق وتحرى الحذر المهني
- في حالة ظهور مؤشرات تشكك في قدرة المؤسسة على الاستمرار في أداء إعمالها العادية، يجب على محافظ الحسابات القيام بإجراءات بتدقيق خطط الإدارة بشأن الإجراءات المستقبلية، طلب تمثيلات كتابية من الإدارة فيما يتعلق بخططها الخاصة بالإجراءات المستقبلية، وجمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتأكيد أو نفي أي شك مادي يؤثر على استمرارية المؤسسة، وهذا يتطلب من محافظ الحسابات القيام ببذل العناية المهنية الكافية وممارسة الحذر من خلال قيامه بإجراء التحليلات اللازمة وبتقييم الرقابة الداخلية؛

-إذا توصل محافظ الحسابات إلى عدم تأكد مادي فيما يتعلق بالإحداث التي تشير إلى الشك حول قدرة المنشأة على الاستمرار هنا يصدر تقريره بدون تحفظ مع إضافة فقرة إيضاحية تبين عدم تأكد ما يثير هذا الشك.

2-ويجب على محافظ الحسابات الاستعانة بالمؤشرات التي تشير لضعف الاستمرارية، المحددة في معيار التدقيق الدولي (570) وتم تصنيفها إلى ما يلي:

أ. **المؤشرات المالية:** تتمثل في [1]:

- **زيادة الخصوم المتداولة عن الأصول المتداولة:** وهذا يعني إمكانية حدوث مشاكل تتعلق بقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات وخاصة المتداولة، وأن توفر السيولة يعد ضروريا لاستمرار المؤسسة في عملياتها؛
- **مشاكل في الاقتراض:** قرب استحقاق قروض ذات اجل محدود دون وجود إمكانية متوقعة للسداد او التجديد؛
- **ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي:** مثل النسب التي تستخدم للتحليل المالي بشكل عام، وبعضها يستخدم لتحليل ظروف معينة في الصناعة، كما تعد النسب المالية إحدى الطرق للحكم على استمرارية المؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في القوائم المالية؛
- **خسائر تشغيلية متكررة:** حيث صنفت الخسائر التشغيلية بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية من قبل المدققين لإثارة الشكوك حول الاستمرارية، وأن الاتجاه التنازلي للمبيعات وانخفاض المستمر في الأرباح، يؤدي إلى مشاكل تؤثر في استمرارية المؤسسة؛
- **تأخر توزيعات الأرباح وتوقفها:** وهذا يشير الى وجود مشاكل تتعلق بالسيولة لدى الشركة؛
- **عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها:** وينتج هذا بالدرجة الأولى عن نقص السيولة او نقص التدفقات النقدية الداخلة؛
- صعوبة الالتزام بشروط اتفاقيات القروض؛

---

[1] الدكتور ماهر الأمين، هلا بوزياشي، **إجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم استمرارية المشروع حالة شركة مراجعة وطنية مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد (37)، العدد (5)، ص: 277.

- إصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقدا؛

ب. مؤشرات تشغيلية وتتمثل في [1]: وتتمثل في فقدان كل من مدراء رئيسيين مع عدم وجود بدلاء وسوق رئيسي أو امتياز او ترخيص أو مزود رئيسي، إضافة إلى متاعب عمالية أو نقص في الإمدادات الهامة.

ج-مؤشرات أخرى: وتتمثل في:

- عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية الأخرى؛
- قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشا عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها؛
- تغيير في السياسات والقوانين الحكومية.

الفرع الثالث: الإجراءات التحليلية المتخذة لتقييم استمرارية المؤسسة:

غالبا ما تعتبر الإجراءات التحليلية مؤشر مفيد يدل على الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن ان تواجهها المؤسسة محل التدقيق، ويجب أن يتم اخذ احتمال الفشل المالي في الاعتبار عند تقييم المخاطر ذات الصلة بالتدقيق، بالإضافة إلى ما يتعلق باستخدام الإدارة لافتراض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية.

وتوجد بعض أنواع الإجراءات التحليلية التي يمكن استخدامها على نحو مفيد في هذا الشأن على سبيل المثال إذا وجد أن هناك ارتفاع غير عادي في نسبة الديون طويلة الأجل إلى صافي الثروة مع وجود انخفاض عن المتوسط في نسبة الأرباح إلى إجمالي الأصول فقد يتم الإشارة إلى وجود مؤشر يعبر عن مخاطر مرتفعة نسبيا لحدوث فشل مالي ولن تأثر تلك الظروف على خطة التدقيق فحسب ولكنها قد تثير شك مادي كبير عن إمكانية استمرار المؤسسة في مزاولة نشاطها والذي قد يتطلب إجراء تعديل في تقرير التدقيق [2].

كما تساعد الإجراءات التحليلية محافظي الحسابات على تقييم مقدرة المؤسسات على الاستمرار وذلك عن طريق [3]:

- تحديد جوانب القوة والضعف في مؤسسات الأعمال، ومن ثم تصنيفها إلى مؤسسات ناجحة وفاشلة، وتمكنها من إصدار الإشارات المبكرة في الوقت المناسب، أي انه لا يقتصر دور الإجراءات التحليلية على تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسات، بل تتعدى للتنبؤ بالوضعية المالية لمؤسسات العمال المستقبلية؛
- تمكن الإجراءات التحليلية من الوصول لمؤشرات تدل على الصعوبات المالية الشديد التي يمكن ان تواجهها المؤسسة محل التدقيق، واخذ احتمال الفشل في الاعتبار عند تقدير الأخطار المرتبطة بالتدقيق؛
- التعرف على الوضعية المالية السائدة في المؤسسة، لتحديد قدرتها على الاقتراض والوفاء بالديون، والوصول إلى قيمتها الاستثمارية وجدوى الاستثمار في أسهمها، والحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية

---

[1] احمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية**، الطبعة الاولى، دار الصفا، الاردن، 2008، ص ص:149-150.

[2] امين السيد احمد لطفي، **مراجع القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل**، القاهرة، 2004، ص: 108.

[3] محمد محمود دائل الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 132-124.

والتخطيط لها، للاستفادة منها في اتخاذ القرارات لأغراض أحكام الرقابة الداخلية، والحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة، وتوضيح الاتجاه العام لفعاليات المؤسسة.

الشكل رقم(01-03) : عـرض وتوقيت مراحل التـدقيق

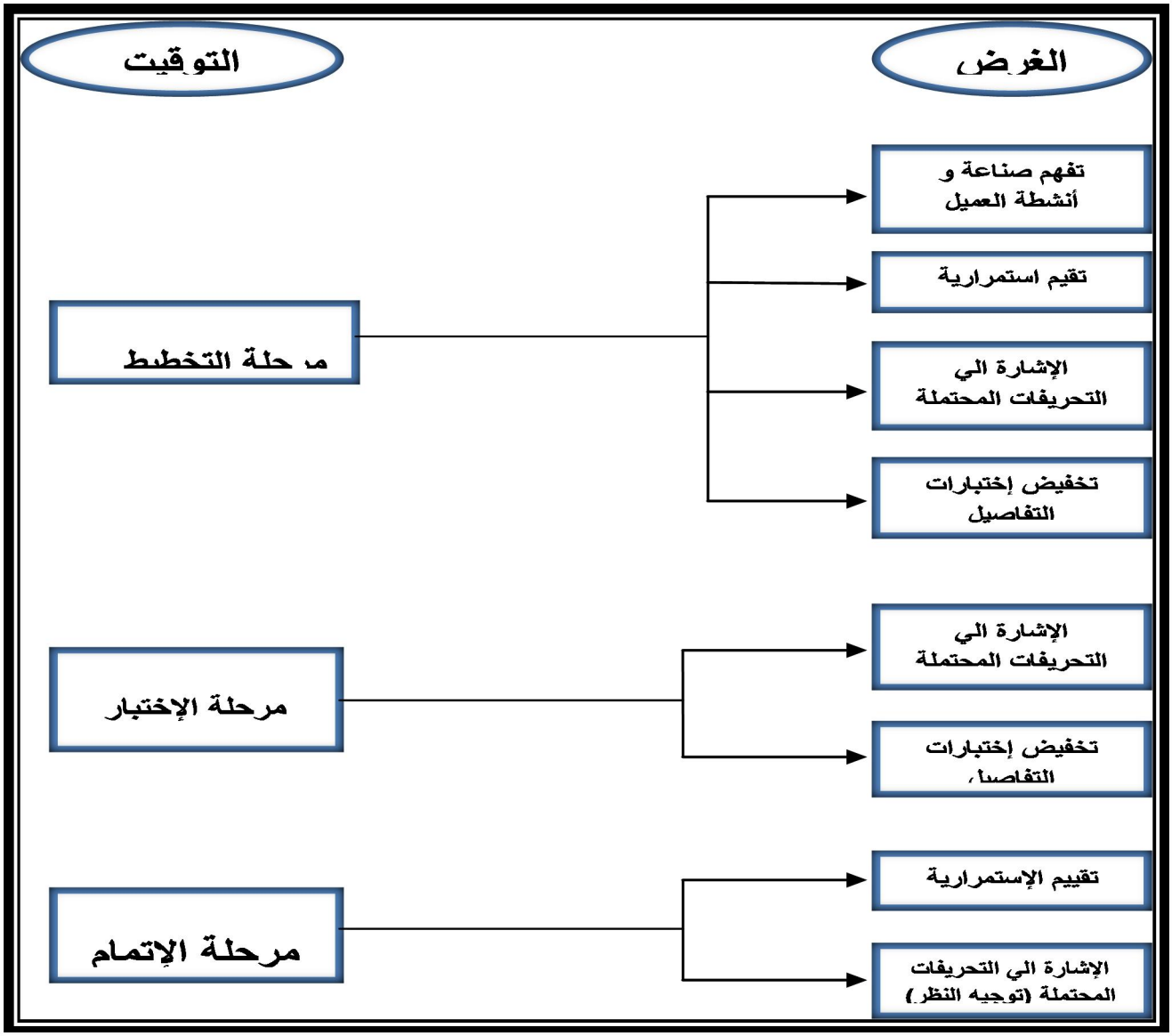

المصدر: امين السيد احمد لطفي، مراجع القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، الطبعة الأولى، االقاهرة، 2004، ص: 113.

الفرع الرابع: دور المؤشرات المالية في تقييم استمرارية المؤسسة

تعتبر المؤشرات المالية من أهم أدوات الإجراءات التحليلية، والتي يستخدمها محافظ الحسابات في تنفيذ عملية التدقيق، لذا خصص هذا الفرع لاستعراض تعريف المؤشرات المالية وأهم النسب المالية المستخدمة من قبل محافظي الحسابات لتقييم الوضع الاستمراري للمؤسسة كما يلي:

1-**تعريف المؤشرات المالية:** تعرف المؤشرات المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمنشأة لذا فهي تزود الأطرف المعنية بفهم أفضل لظروف المنشأة فيما إذا اعتمدوا في تحليل كل معلومة على حدها، كما عرفها العامري :"بأنها علاقات رياضية بين الأرقام وعادة ما تكون على شكل نسب اومرات "

[1]،وجاء تعريف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها أو على قائمتين متتاليتين [2]، كما عرفت بأنها علاقة تربط بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي والاستغلالي وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المالية المتخذة من طرف المؤسسة بصفة موضوعية وفي الظروف الخارجية المفروضة في المؤسسة[3].

وهكذا يمكن القول إن مؤشرات النسب المالية تمثل في جوهرها دراسة العلاقات بين بنود القوائم المالية للمؤسسة، لتعطي مؤشرا مفسرا حول ظروف المنشأة وسياستها المالية المتخذة، حيث يستطيع محافظ الحسابات من خلالها التعرف على نقاط القوة والضعف في الوضعية المالية للمؤسسة محل المراجعة.

2-**أنواع المؤشرات المالية:** هناك العديد من النسب المالية في أدبيات المحاسبة والتدقيق تختلف باختلاف الهدف من استخدامها او الغرض منها، وفي هذا الجزء سيتم استعراض اهم النسب المالية المتمثلة في:

الشكل رقم (01-04): أنـواع النسب المـالية

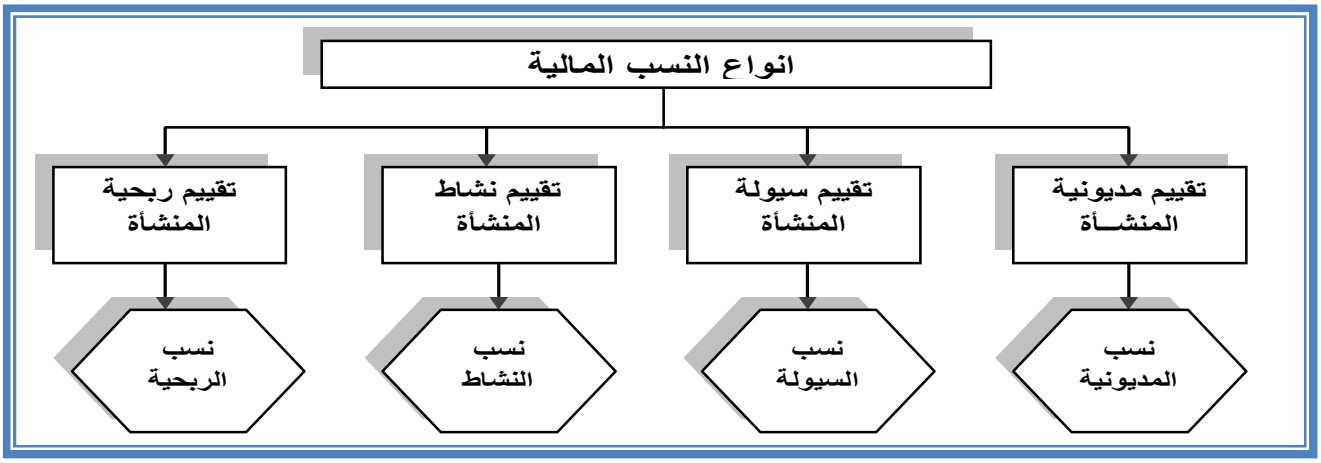

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على: Nacib Redje , **Methods D Analyse Financiere** , Dar El Ouloum , Algerie , 2005, P : 98.

ويعرض الملحق رقم (1) النسب المالية الموضحة في الشكل والغرض منها وأهم النسب المالية التي يستعين بها محافظ الحسابات في عملية التدقيق، لتعطيه مؤشرات عن السياسات التي تتبعها الإدارة في إدارة مواردها فعالية وفاعلية، وتعطيه مؤشرات عن الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة ووضعيتها المالية، وتلفت انتباه محافظ الحسابات من خلال دراسة العلاقات بين البنود المالية للمخاطر، ليعمل على توسيع اختباراته الجوهرية للحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لتدعيم رأيه المهني، وخصوصا فيما يتعلق بأي إحداث أو ظروف قد تثير شكوكه حول استمرارية المؤسسة، وتلعب النسب الموضحة في الشكل السابق دورا في تقييم استمرارية المنشأة والمتمثل في:

---

[1] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص ص: 78-79.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل، الأردن، 2006 ص: 31.

[3] اسماعيل عرباجي، اقتصاد **المؤسسة أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل**، الطبعة الثانية، 1998، ص: 253.

- المساعدة في تحليل السيولة في قياس الفشل المالي، الذي يعتبر بمثابة الإنذار المبكر للفشل المالي، وهناك اتجاهان في تحليل السيولة، يركز الاتجاه الأول على الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، حيث يعبر هذا الاتجاه إن الأصول المتداولة هي المصدر الرئيسي لسداد المطلوبات القصيرة، اي أن السداد لا يتيسر إلا بتصفية هذه الأصول أو جزء كبير منها، وهذا الاتجاه يتناقض مع استمرارية نشاط المؤسسة وتحقيق الأرباح، وذلك لأن تحقيق الأرباح يعتمد على الأصول المنتجة ومنها المتداولة، فإذا افترضت تصفيتها، فيعني تعارض السيولة مع استمرارية المؤسسة، بينما يرى الاتجاه الثاني أن الوظيفة الرئيسية للإدارة المالية للمؤسسة هي تقدير الاحتياجات المالية لنشاط المؤسسة وتوفير مصادر التمويل اللازمة واستثمارها بما يحقق هدف المؤسسة في تحقيق الأرباح وبالتالي استمراريتها [1]؛

- تعتبر الربحية هدفا رئيسيا من الأهداف الهامة لمؤسسات الأعمال، حيث أنها لا تستطيع الاستمرار في مزاولة أنشطتها بدون تحقيق أرباح كافية في المدى الطويل : كما تعد احد المؤشرات الهامة التي يمكن أن تساعد في التعرف على مقدرة المؤسسة على الاستمرارية، وتقيس نسب الربحية مدى فعالية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات أومن الأموال المستثمرة، وتهتم هذه النسب بقياس النجاح او الفشل المالي للمؤسسة حل المراجعة والأساس هنا استخدام البنود التي تتضمنها قائمة الدخل لقياس الربحية وتساعد محافظ الحسابات على فهم أسباب التغير في الربحية[2]؛

- تبين نسب الرافعة المالية مقدار رأس المال الذي ساهم به المساهمون بالمقارنة إلى القروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول المؤسسة، وتوضح هذه المؤشرات لمحافظ الحسابات العديد من النتائج، منها قياس مدى استخدام المؤسسة لطاقتها التمويلية للاقتراض بوجه عام [3]، كما انه يشير انخفاض نسبة صافي حق الملكية على زيادة الوقاية التي يتمتع بها الدائنون ضد خطر الخسارة في حالة تصفية المؤسسة؛

- تبين نسب النشاط قدرة المؤسسة على استغلال مواردها بشكل كفؤ وفعال، إذا تساهم في قياس مدى فاعلية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها بشكل أمثل إضافة إلى أنها تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توليد المبيعات [4].

---

[1] محمد محمود دائل الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] محمد علي الربيدي، مسؤولية **المراجع الخارجي في الافصاح عن مقدرة البنوك على الاستمرار دراسة حالة عملية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، صنعاء، العدد (29)، مارس 2008، ص: 32.

[3] امين السيد احمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الإسكندرية الدار الجامعية مصر، 2005، ص: 320.ز

[4] محمد محمود دائل الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها الباحث فبعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة نظرية حول مهنة محافظ الحسابات بجميع مفاهيمها، فسنتطرق في الفصل الثاني إلى عرض ومقارنة الدراسات السابقة، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات المحلية العربية والأجنبية من أجل بناء دراستنا الحالية، وذلك من خلال:

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.

بهدف إعطاء لمحة حول موضوع الدراسة ومتغيراته، بالإضافة إلى التمكن من تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة والمتمثلة في:

الفرع الأول: الدراسات المحلية: هناك العديد من الدراسات المحلية التي تناولت موضوع بحثنا نذكر منها:

1- **دراسة يرقي كريم:** بعنوان **إجراءات المراجعة التحليلية واستخداماتها في عملية المراجعة في الجزائر**، في سنة 2012، والتي هدفت إلى التعرف أكثر على إجراءات المراجعة التحليلية وتطبيقاتها ضمن مختلف الإجراءات الأخرى المستخدمة في عملية المراجعة الخارجية، لا سيما من طرف المراجعين الخارجيين في الجزائر، وفي هذا الإطار استخدم الباحث اداة الاستبيان وزعت (100) استمارة استرجعت منها (65) استمارة، وأظهرت النتائج المتوصل عليها من خلال الدراسة أن المراجعين الخارجيين في الجزائر يعتمدون بشكل أساسي على إجراءات المراجعة التحليلية أثناء عملية المراجعة، كما تبين أن تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية يؤثر بشكل كبير على الرأي النهائي للمراجع الخارجي.

2- **دراسة محمد محمود دائل الهاشمي** بعنوان مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات لتقييم قدرة المؤسسات على الاستمرارية " دراسة مقارنة بين الجزائر واليمن " في سنة (2015)، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات في اليمن والجزائر لتقييم قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية، وذلك من خلال التعرف على مدى إدراك المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة اليمنية والجزائرية لأهمية استخدام المؤشرات المالية والفنية لتقييم قدرة المؤسسة محل المراجعة على الاستمرارية، بالإضافة إلى إظهار واقع استخدامهم لتلك المؤشرات في تقييم قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية في كلٍ من اليمن والجزائر، اذ تم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات من عينتي الدراسة والمتمثلة مراجعي الحسابات العاملين في مكاتب المراجعة اليمنية والجزائرية والبالغ عددهم(150) مراجع في اليمن و(120) مراجع في الجزائر، وقد خلص الباحث إلى أن المؤشرات المالية تساعد محافظي الحسابات في تحديد نقاط الضعف والقوة، من تحديد نقاط القوة والضعف وأن نسب التحليل المالي تعطي صورة متكاملة لوضعية المؤسسة وقدرتها على الاستمرارية، كما توصلت الدراسة بأن المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل المراجعين في كلٍ من اليمن والجزائر تعتبر غير كافية لتقييم قدرة المؤسسة محل المراجعة على الاستمرارية، بدليل أن المراجعين في البيئتين لا يستخدمون بعض المؤشرات المالية والفنية المهمة أثناء تنفيذ عملية المراجعة لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية.

الفرع الثاني: الدراسات العربية: تعددت الدراسات العربية التي تناولت موضع الاجراءات التحليلية وتقييم الاستمرارية منها:

1-**دراسة عبد العزيز ومعلا** بعنوان Les Determinants De L'opinion D'audit Avec Reserve: Une Analyse Empirique En Tunisie، في سنة (2017)، اذ هدفت من هذه الدراسة الى شرح والتنبؤ برأي المراجعة بتحفظ من خلال الصحة المالية للشركة. حيث قام الباحثين بمراجعة تقارير التدقيق والبيانات المالية الخاصة بـ(64) شركت تلقت راي متخفظ وذلك بنمذجة التحفظ باستخدام الانحدار اللوجيستي حيث اشارت نتائج البحث الى ان الشركات المدينة والتي دققت من قبل (4)big والتي تتميز بسيولة عالية جدا ومنخفضة الربحية من المرجح ان تحصل على راي مدقق بتحفظ ، اي ان الشركات التي تتمتع بمستوى عال من السيولة اكثر عرضة لمخاطر راي المدقق بتحفظ عن باقي الشركات، كما انه كلما زادت نسبة المديونية كلما زاد احتمال تلقي الشركات لتقرير تدقيق متحفظ اضافة الى ان هناك علاقة عكسية جودة التدقيق والربحية وحجم الأعمال.

2-**دراسة ماهر عياش الأمين:** بعنوان مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي(570) دراسة ميدانية في البيئة السورية؛ في سنة (2016)، حيث يهدف البحث إلى بيان مدى استخدام مدققي الحسابات في سورية لمعيار التدقيق الدولي رقم (570) المتعلق باستمرارية المنشأة في عملها، والتعرف على وجود شك جوهري في قدرتها على الاستمرار، ومدى ملاءمة مؤشرات الشك التي يستدل بها المدققون على قدرة المنشأة على الاستمرار مع المؤشرات المحددة في المعيار المذكور. كما ويهدف الى التعرف على إجراءات التدقيق الإضافية التي يتبعها المدققين في حال وجود أحداث أو ظروف قد تؤثر على استمرارية المنشأة، ومدى ملائمة هذه الإجراءات مع الإجراءات المحددة في المعيار المذكور، حيث تم استخدام اداة المقابلة الشخصية وذلك بالاعتماد على استبانة خصصت لهذا الغرض وذلك لعدد من المدققين السوريين ومقابلتهم ومعرفة مدى مسؤوليتهم عن تقييم استمرارية المنشاة ؛ توصل البحث إلى أن من أهم المؤشرات التي تساعد مدققي الحسابات محل الدراسة في تقييم الاستمرارية عند وجود شك جوهري في قدرة المنشأة محل التدقيق على الاستمرار:وجود خسائر مالية متكررة،زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة، تأخر توزيع الأرباح لعدد من السنوات.وأن من أهم إجراءات التدقيق الإضافية التي يقوم بها المدققون عندئذ تحميل ومناقشة التدفقات النقدية والأرباح مع الإدارة

3- **دراسة هاني خليل فرج:** بعنوان أثر استخدام مراقب الحسابات للنسب المالية للشركات على كفاءته فى كشف الغش بالقوائم المالية المحرفة عن عمد : دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من(2011-2015) في سنة (2015)، استهدف البحث دراسة أثر استخدام النسب المالية للشركات على كشف المراجع للغش بالقوائم المالية المحرفة عن عمد، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، واعتمد الباحث على نموذج إحصائي لتصنيف القوائم المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة فى العينة إلى شركات بها غش وأخرى ليس بها غش، وتم تطبيق مؤشرات تحليل النسب المالية على عينة الشركات المقيدة بالبورصة ولقد خلص الباحث إلى أن الغش فى القوائم المالية يمكن اعتباره أحد الأسباب الرئيسية لانهيار الشركات وفقدان ثقة أصحاب المصالح فيما توصله القوائم المالية من معلومات محاسبية، أما بالنسبة للنسب المالية فقد

خلص الباحث إلى أنه عادة يستخدم المراجعون أدوات تعرف بالإجراءات التحليلية لمساعدتهم فى كشف الغش، أما على مستوى الدراسة التطبيقية فقد تبين أنه يمكن الاعتماد على بعض المؤشرات مثل :صافى الربح إلى الإيرادات، ورأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، والأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة، والإيرادات إلى إجمالي الأصول .للتعرف على احتمال وجود الغش بالقوائم المالية المحرفة عن عمد.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية

لم يقتصر تناول موضوع بحثنا على الدراسات المحلية والعربية فقط بل تعدى إلى الدراسات الأجنبية منها:

1 - **دراسة نوريتا واخرون: بعنوان Analytical Review Techniques Preferred By Auditors In Wilayah Persekutuan Malaysia، Journal Of Applied Environmental And Biological Sciences**، في سنة (2014)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب الإجراءات التحليلية المستخدمة من طرف المدققين الخارجيين في ماليزيا، حيث تتراوح هذه الأساليب من بسيطة إلى معقدة وقد كان لتكنولوجيا المعلومات دور في زيادة الأساليب المتاحة عند استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي. من أجل تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة مكونة من (116) من مدققي الحسابات المزاولين لمهنة التدقيق الخارجي في ماليزيا، من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- يفضل المدقق الخارجي استخدام تقنيات حكمية (كالمقارنة بين عنصرين) والتقنيات الكمية البسيطة (المقارنات البسيطة وتحليل النسب)، مقارنة مع استخدام التقنيات الكمية المتقدمة (مثل نموذج الانحدار)،
- الزيادة في استخدام الأساليب الكمية والبسيطة مقارنة مع الأساليب الكمية المتقدمة؛
- انخفاض استخدام الأساليب المتقدمة من طرف ممارسي المهنة نظرا لتعقيد استخدامها.

2- **دراسة ماري مولمان:** بعنوان **The Usefulness of analytical procedures , Other than ratio and trend analysis,Forauditor decisions**، في سنة (2017)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة ومزايا وعيوب الإجراءات التحليلية ماعدا تحليل النسب والاتجاه، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على التحليل اللوجيستي، وقد أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن هناك إجراءات تحليلية تكمل بشكل كبير طريقة النسب وتحليل الاتجاه مثل التحليلي المالي، وتساعد هذه الاجراءات التحليلية في تقييم استمرارية المؤسسة واكتشاف الأخطاء الجوهرية، كما أكدت هذه الدراسة على أهمية الإجراءات التحليلية في تحليل الهدف المراد الوصول إليه من قبل محافظي الحسابات.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة.

سيتم التطرق في هذا الفرع الى استخراج نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسات السلبقة ودراستنا الحالية، من خلال ما يلي:

الفرع الاول: أوجه التشابه: اتفقت دراستنا مع الدراسات السابقة في مجموعة من النقاط الموضحة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (01-01): أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة

	الدراسة	أوجه التشابه		
		الأهداف	الأدوات	النتائج
المحلية	**يرقي كريم**	هدفت إلى التعرف أكثر على إجراءات المراجعة التحليلية وتطبيقاتها ضمن مختلف الإجراءات الأخرى المستخدمة في عملية المراجعة الخارجية	الاستبيان والادوات الإحصائية.	– يعتمد محافظي الحسابات على الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق؛ - تؤثر الإجراءات التحليلية بشكل كبير على الرأي النهائي لمحافظي الحسابات
	محمد محمود دائل الهاشمي	هدفت الدراسة إلى معرفة مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات الجزائر تقييم قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية		- المؤشرات المالية تساعد محافظي الحسابات في تحديد نقاط الضعف والقوة، من تحديد نقاط القوة والضعف وأن نسب التحليل المالي تعطي صورة متكاملة لوضعية المؤسسة وقدرتها على الاستمرارية.
العربية	**دراسة عبد العزيز ومعلا**	هدفت من هذه الدراسة الى شرح والتنبؤ برأي المراجعة بتحفظ من خلال الصحة المالية للشركة.	يختلفان في اداة الدراسة.	- تؤثر نسب السيولة والربحية في تحفظات محافظي الحسابات.
	دراسة ماهر عياش الأمين	تهدف الدراسة إلى بيان مدى استخدام مدققي الحسابات في سورية لمعيار التدقيق الدولي رقم'(570) المتعلق باستمرارية المنشأة في عملها.	الاستبيان والادوات الإحصائية.	- تعتبر نسب السيولة والربحية من أهم المؤشرات المالية المساعدة لمحافظي الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتقييم استمرارية المؤسسة.
	دراسة هاني خليل فرج	البحث دراسة أثر استخدام النسب المالية للشركات على كشف المراجع للغش بالقوائم المالية المحرفة عن عمد.	يختلفان في أداة الدراسة.	- تساعد الإجراءات التحليلية محافظي الحسابات في اكتشاف الأخطاء، - تساعد نسب النشاط ونسب السيولة محافظي الحسابات في ابداء الرأي
الأجنبية	**دراسة نوريتا واخرون**	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب الإجراءات التحليلية المستخدمة من طرف المدققين الخارجيين.	الاستبيان والادوات الإحصائية.	- يستعين محافظي الحسابات بالأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية؛ - يركز محافظي الحسابات على الأساليب البسيطة في عملية التدقيق.
	دراسة ماري مولمان	هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة ومزايا وعيوب الإجراءات التحليلية.	يختلفان في أداة الدراسة.	- تساعد الإجراءات التحليلية محافظي الحسابات في تقييم استمرارية المؤسسة واكتشاف الأخطاء الجوهرية.

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف: تعارضت دراستنا مع الدراسات السابقة في مجموعة من النقاط الموضحة في الجدول الاتي:

الجدول(01-02): أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة

	الدراسة	أوجه الاختلاف		
		الأهداف	الأدوات	النتائج
المحلية	يرقي كريم	التركيز في دراستنا الى تأثير الأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية في رأي محافظ الحسابات	نفس أداة الدراسة	– تؤثر الإجراءات التحليلية البسيطة خاصة المؤشرات المالية في رأي محافظي الحسابات.
	محمد محمود دائل الهاشمي	التركيز على أهمية المؤشرات المالية في رأي محافظ الحسابات		– للمؤشرات المالية أهمية كبيرة في تقييم استمرارية المؤسسة خاصة نسب السيولة.
العربية	**دراسة ماهر عياش الأمين**	استخدام المعيار رقم 570 في إبداء الرأي	نفس أداة الدراسة	– تعتبر نسب النشاط أهم من نسب السيولة والربحية التي تساعد محافظي الحسابات في ابداء الرأي حول صدق وشرعية القوائم المالية.
	دراسة عبد العزيز ومعلا	تأثير المؤشرات المالية في تقييم الاستمرارية	استخدام الانحدار اللوجيستي	– تأثر نسب التمويل (المديونية) بمستوى متوسط على تحفظات محافظي الحسابات.
	دراسة هاني خليل فرج	استخدام المؤشرات المالية في تقييم الاستمرارية وابداء الرأي	تحليل السلاسل الزمنية	– اضافة الى نسب النشاط والسيولة تساعد أيضا نسب الربحية محافظي الحسابات في إبداء الرأي المتحفظ .
الأجنبية	**دراسة نوريتا واخرون**	دراسة لاستخدام مدى تأثير الاجراءات البسيطة في عملية التدقيق	نفس أداة الدراسة	– نموذج تحليل الإنحدار من أكثر الأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية استخداما.
	دراسة ماري مولمان	التركيز على أهمية المؤشرات المالية في عملية التدقيق	التحليل اللوجيستي	– تساعد الأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية محافظي الحسابات في تقييم استمرارية المؤسسة واكتشاف الأخطاء

المصدر: من إعداد الطالبتين.

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال ما تقدم في هذا الفصل جملة من النتائج تتمثل في:

- تعد مهنة محافظ الحسابات نوع من أنواع التدقيق الخارجي، يقوم بها شخص طبيعي أومعنوي بهدف إبداء رأيه حول مصداقية وشرعية القوائم المالية؛

- لمحافظ الحسابات مسؤوليات (مدنية، تأديبية، جزائية) اتجاه العميل؛

-يصدر محافظ الحسابات تقرير عام يبدي فيه رأيه وتقارير خاصة منها التقرير الخاص بالاستمرارية لتقييم استمرارية المؤسسة؛

- تعتبر الإجراءات التحليلية إحدى وسائل الحصول على دليل الإثبات وتستخدم خلال مراحل التدقيق؛

- تساهم الاجراءات التحليلية بنوعيها البسيطة والحديثة في تقييم استمرارية المؤسسة، اكتشاف الأخطاء الجوهرية، وتقليل الاختبارات الجوهرية ومخاطر التدقيق؛

- يعتبر تحليل النسب المالية مثل : نسب السيولة، نسب الربحية، نسب التمويل، ونسب النشاط، إحدى أنواع اسلوب التحليل المالي التي يستخدمها محافظ الحسابات حسب معيار التدقيق (570) في تقييم استمرارية المؤسسة في التقرير الخاص بالاستمرارية وتساهم في إبداء محافظ الحسابات لرأيه المتحفظ في التقرير العام.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية حول اتجاه تطبيق المؤشرات المالية ضمن مهنة محافظي الحسابات في الجزائر.

تمهيـد :

يعتبر المشرع الجزائري تطبيق المعيار (520) في عملية التدقيق مجالا اختياريا، إلا ان ادراك مدى اللجوء إلى تطبقيه في الواقع العملي لدى المدققين في البيئة الجزائرية يستدعي القيام بدراسة استبيانيه على عينة من محافظي الحسابات، وعموما سيتم تقسيم هذه الدراسة التطبيقية إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول** :الطريقة والأدوات المستخدمة؛
- **المبحث الثاني**: نتائج ومناقشة الدراسة.

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة.

نعمل في هذا المبحث على وصف الطريقة والأدوات المستخدمة، من خلال وصف مجتمع الدراسة والعينة التي تمثله، وكذلك أداة جمع البيانات من المستقصين وطرق إعدادها واختبار صدقها وثباتها، ومصادر الحصول على المعلومات والأدوات والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات ضمن المطلبين التاليين:

المطلب الأول :طريقة جمع البيانات.

تتحدد طريقة جمع البيانات عن طريق اختيار مجتمع الدراسة وحساب عينته الممثلة له، وإبراز المتغيرات كما هو موضح في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: اختيار مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من مجموعة من محافظي الحسابات العاملين في وسط الجزائر في كل من ولاية عين الدفلى وولاية الجزائر العاصمة، ونعني بالعينة العشوائية بأنها عملية إختيار عينة من المجتمع بحيث يكون لكل فرد من أفراد المجتمع نفس فرصة الاختيار (احتمال متساوي)، وهذا يعني أن أي تشكيلة من الأفراد سيكون لها نفس احتمال الظهور(الاختيار)، حيث نجد أسلوبين لاختيار العينة العشوائية [1]:

- الاختيار بالإرجاع: معناه عند اختيار مفردة من المجتمع فإنها تعاد مرة ثانية من المجتمع ليتم اختيار المفردة الثانية، أي لنفس المفردة فرصة الظهور مرة أخرى

- الاختيار بدون ارجاع: معناه عند اختيار المفردة الأولى لا يعاد ارجاعها ثانية إلى المجتمع وانما يتم اختيار مفردة أخرى مما تبقى في المجتمع، أي لا توجد فرصة أخرى للمفردة في الظهور [2].

قمنا بتوزيع سبعين (70) استمارة استبيان شملت عينة من مجتمع الدراسة و التي استرجعنا منها ستين (60) استمارة من مجموع الاستمارات الموزعة، حيث تم استبعاد (10) استمارات لم نستطع استرجاعها من مجموعة محافظي الحسابات و قمنا بالتسليم المباشر لاستمارات الاستبيان و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-01): إحصائيات الاستبيان

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستبيانات الموزعة	70	100
عدد الاستبيانات الملغاة	10	07
عدد الاستبيانات المسترجعة	60	93

المصدر: من اعداد الطالبتين.

[1] حسين ياسين طعمة، ايمان حسين حنوش، **طرق الإحصاء الوصفي**، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص : 40.

[2] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وادارة الأعمال مع استخدام برنامج ال (SPSS)**، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 24.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة.

اشتمل موضوع دراستنا على متغيرين رئيسين متغير مستقل وآخر تابع هما كالآتي:

-المتغير المستقل: المؤشرات المالية.

-المتغير التابع: إبداء الرأي.

ويمكن اختصار نموذج الدراسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): نموذج الدراسة الميدانية

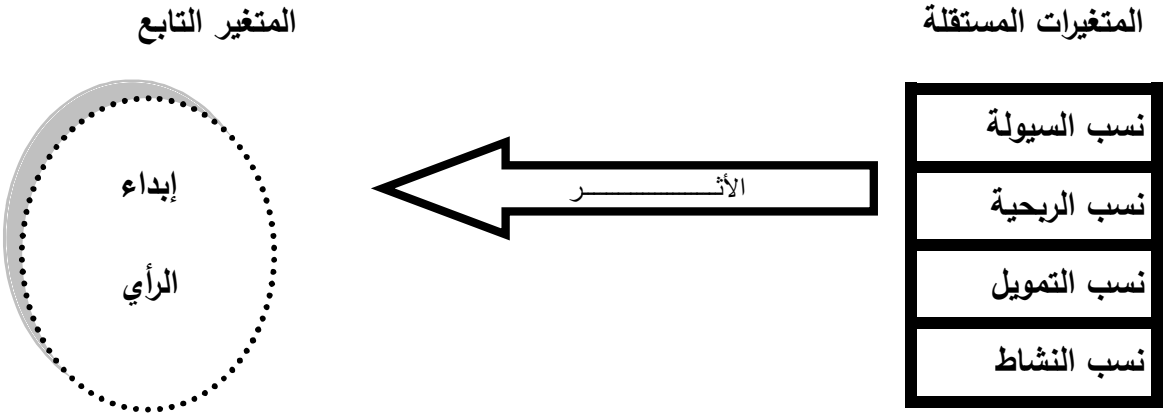

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني :أدوات الدراسة.

تعتبر ادوات الدراسة في البحث العلمي الطرق التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبحث، والتي تساعد في دراسة وتحليل مشكلة الدراسة وبعد ذلك التوصل الى النتائج، حيث تم استخلاص الادوات اللازمة لدراستنا اعتمادا على الدراسات المذكورة في الفصل الاول، والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الاول: أدوات جمع البيانات.

يقصد بأداة البحث الوسيلة التي تتم بواسطتها جمع البيانات، وذلك بهدف اختبار فرضيات البحث، حيث تتمحور أدوات دراستنا في كل من:

1-الاستبيان : هي عبارة عن أداة تشمل مجموعة من الأسئلة المكتوبة بهدف الحصول على معلومات أو أراء من أفراد العينة حول ظاهرة ما أو موقف معين[1]، و التي تم الاستعانة بها في جمع المعلومات ، حيث تم تصميمه ليتم توجيهه إلى محافظي الحسابات العاملين في كل من ولاية عين الدفلى والجزائر العاصمة، وتم تقسيم الاستبيان إلى محورين:

أ- **محور البيانات الشخصية:** يتكون من المعلومات الشخصية لعينة الدراسة ويحتوي على (04) فقرات والمتمثلة في :الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة؛

[1] محمد خير، سليم أبو زيد، **أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية ال(SPSS)**، دار صفاء، الطبعة الأولى، 2005، ص: 25.

ب-محاور الاستبيان: متعلقة بأثر المؤشرات المالية على تحفظات محافظي الحسابات وتم تقسيمه إلى محورين، المحور الأول حول الإجراءات التحليلية وتم تقسيمه الى (19) سؤال والمحور الثاني حول المؤشرات المالية الى (19) سؤال كذلك؛

2-**المقابلة** : يقصد بالمقابلة أن يقوم الباحث بطرح أسئلة محددة ومعدة مسبقا على الشخص المقصود ويسجل الإجابة عن هذه الأسئلة، و استخدمت هذه الأداة بهدف الحصول على معلومات ذات مصداقية من عينة محافظي الحسابات[1].

المقاييس الإحصائية :تم استخدام بعض المقاييس الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم(SPSS) النسخة (25,0) لتفسير المؤشرات الإحصائية الخاصة بآراء عينة الدراسة حول فرضياتها، كما سيتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية،

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

بعد استرجاعنا لاستمارات الاستبيان ومن أجل تحليل البيانات التي تحتويها للحصول على مخرجات لجميع عباراته ومحاوره ومعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبيان، فقد تم استخدام الأدوات التالية:

- **مقياس ليكارث الخماسي**: وهو أسلوب لقياس الاتجاهات والآراء، يستخدم في العديد من استمارات الاستبيان وتم استخدامه لأن مقياس ليكارث هو مقياس ترتيبي حيث تتراوح أوزان الإجابات فيه كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02) : مقياس ليكارث الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
مجال المتوسط حسابي	[5,00-4,20]	[4,20-3,40]	[3,40-2,60]	[2,60-1,80]	[1,80-1]
مستوى الموافقة	عالي جدا	عالي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا

المصدر: إيهاب عبد السلام محمود، تحليل البرنامج الإحصائي، دار الصفاء، عمان،2013، ص22.

- **معامل الاختلاف**: هو معامل نسبي يستخدم للمقارنة بين تشتت ظاهرتين أو أكثر مختلفتين في وحدة القياس أو القيمة المتوسطة لهما، وكلما زاد معامل الإختلاف كلما كان التشتت أكبر وتم الاعتماد عليه في دراستنا لمعرفة مدى تشتت إجابات أفراد العينة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$C_v = \frac{\sigma}{\bar{x}} \times 100$$

- **الانحراف المعياري**: يستخدم للتعرف على مدى تشتت استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل عبارة، وهو الجذر التربيعي لمجموع مربعات الانحرافات عن وسطها الحسابي مقسوم على حجم العينة و مربعه يساوي التباين (σ)، ويحسب عن طريق العلاقة التالية [2]:

$$\sigma = \sqrt[2]{\frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})^2}{n}}$$

---

[1] عزام صبري، الإحصاء الوصفي ونظام (SPSS)، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2006، ص: 18.

[2] ربحي مصطفى عليان، **عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي الأسس النظرية و التطبيق العملي**، الطبعة الرابعة، دار الصفاء، عمان، 2010، ص: 275.

- **إختبار ألفا كرونباخ:** يعتبر من أشهر مقاييس الثبات الداخلي لأداة جمع البيانات حيث يتم فيه إيجاد معامل الارتباط بين عبارات الأداة مع بعضها البعض، ويعتبر اختبار مناسب يستخدم لتقدير الثبات من خلال الاتساق الداخلي، اذ عندما تكون درجة الاتساق كبيرة ذلك يعني أن النتائج تكون مماثلة مهما اختلفت الفترات الزمنية معناه كلما كان ألفا كرونباخ عاليا كلما كان الإستبيان ثابتا أكثر[1]، لذلك تم الإعتماد عليه في دراستنا لقياس ثبات الإستبيان، والجدول التالي يوضح حدود تقديرات الثبات لخذا الاختبار:

الجدول رقم (02-03): مجال تقدير الثبات بواسطة ألفا كرونباخ

فئات التصنيف	تقدير الثبات
$\alpha \geq 0,90$	**ممتاز**
$0,80 \leq \alpha <$ 0,9	**جيد**
$0,70 \leq \alpha <$ 0,80	**مقبول**
$0,60 \leq \alpha <$ 0,70	**تساؤلي**
$0,50 \leq \alpha <$ 0,6	**ضعيف**
$\alpha \leq 0,50$	**غير مقبول**

Source : Asian People Journal, Review On The Internal Consistency Of A Scale : The Empirical Example Of The Influence Of Humancatital Investment On Malcom Baldridge Auality Principlesintvet Institutions, 24 Septembre 2019, Accepted : 21 Nouvembre 2019, Published 30 April 2020, P: 24.

- **معامل ارتباط سيبرمان:** وهو معامل يستعمل في البيانات الوصفية التي يستحيل عندها استخدام البيانات العددية بطريقة بيرسون ويستخدم كذلك في البيانات الرقمية لتسهيل العمليات الحسابية متغيرين وتنحصر قيمته $(+1 \leq r_p \leq -1)$، لذا استعنا به في معرفة الارتباط الخطي بين عبارات المحورين والدرجة الكلية للمجال[2].

- **معامل الارتباط بيرسون:** وهو مؤشر إحصائي يستخدم لقياس القوة الارتباطية الخطية بين متغيرين كميين [3]، أي يقيس مقدار واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين وتنحصر قيمته $(+1 \leq r_p \leq -1)$، كما تحدد اشارته اتجاه العلاقة كونها عكسية او طردية، لذا استعنا به لتحديد مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة[4].

- **معامل الارتباط:** يعبر عن درجة العلاقة بين متغير كمي ما مع متغير آخر، ويقصد به القيمة العددية للعلاقة الارتباطية بين المتغيرات ويرمز له بـr ويقع بين الـ(0) والـ (1) لذا تم استخدامه في الدراسة لمعرفة درجة الارتباط بين متغيرات المحورين[5]، ويلخص الجدول في الصفحة الموالية حدوده.

---

[1] محمد شامل بهاء الدين فهمي، **الإحصاء بلا معاناة المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج (SPSS)**، الجزء الأول، مركز البحوث المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 60.

[2] عزام صيرري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 365.

[3] حسين ياسين طعمة، ايمان حسين حنوش، مرجع سابق ذكره، ص: 265.

[4] جمال محمد شاكر، **المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام (SPSS)**، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الإسكندرية 2005،ص:287.

[5] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 193.

الجدول رقم (02-04) :حدود معاول الارتباط.

معامل الارتباط	ايجابي	سالب
عالي جدا	0,98 ;1	-0,98 ;-1
عالي	0,75 ;0,98	-0,75 ;-0,98
متوسط	0,50 ;0,75	-0,50 ;-0,75
ضعيف	0,33 ;0,5	-0,33 ;-0,50
ضعيف جدا	0,33 ; 0,33-	

Source : Pqtrich Piget, Gestion De Portefeuille, Economique, Paris, 2004, P: 19.

- **تحليل الانحدار البسيط:** لتوضيح تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، واضعين في الحسبان هامش الخطأ، والذي يؤول إلى الصفر عند تقدير المتغيرات النموذج، ومن خلاله يتم الحكم على قبول الفرضية من عدمه.

- **المتوسط الحسابي:** يعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية، وهو القيمة التي تقع في منتصف البيانات، بحيث يكون مجموع القيم الواقعة قبله مساوية لمجموع القيم الواقعة بعده [1]، ومن خلاله يمكن حساب الانحرافات لـ (SPSS) وترتيب عبارات كل عنصر حسب أعلى متوسط .

- **النسب المئوية والتكرارات** وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات المحور الأول والثاني للدراسة.

- **استخدام اختبار**(T-Test) لعينة واحدة لدمج أراء عينة الدراسة في عينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة التي تتعلق بالوسط الحسابي ويشترط لإجراء هذا الاختبار أن تكون العينة عشوائية وقيم أفرادها لا تعتمد على بعضها البعض.

الفرع الثالث: صدق وثبات الاستبيان.

تعتبر عملية ضبط الاستبيان قبل توزيعه على الفئة المستهدفة، عملية هامة بكونها أداة قياس علمية يعتمد عليها في جمع البيانات وتعميم النتائج، وقد تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان من خلال:

1-**صدق الاستبيان:** يقصد بصدق فقرات الاستبيان أن تكون الأسئلة الموجودة في الاستبيان مفهومة وقادرة على تحصيل معلومات لمتغيرات الدراسة، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال الصدق الظاهري (صدق المحكمين) وصدق الاتساق الداخلي (كما هو موضح في الملحق رقم (01)):

أ-**الصدق الظاهري:** يقصد به المظهر العام للاستبيان من حيث نوع المفردات وكيفية صياغته ومدى وضوحه ومناسبته للغرض الذي وضع لأجله، فبعد إعداد الاستبيان بصيغته الأولية تمت مراجعته مع المشرف، وأخذ رأي المحكمين لإخراجه في شكله النهائي، وتتمثل أهم الملاحظات التي تم إبداؤها فيما يلي:

- حذف بعض الأسئلة ودمج البعض الآخر وإعادة صياغة بعض العبارات وتصحيح بعض الأخطاء اللغوية؛
- ترتيب العبارات ترتيب تسلسلي لإعطاء لكل مجموعة من العبارات دلالة واضحة.

وفي ضوء أراء المحكمين قمنا بإجراء ما يلزم وتم التوصل إلى الصورة النهائية حيث تكون من (38) عبارة

[1] مصطفى الخواجة، **مقدمة في الاحصاء** ،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص:89,

وأربع (04) أسئلة بخيارات.

ب-صدق الاتساق الداخلي: يقصد به مدى اتساق جميع عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه (أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر)، وباستخدام معامل الارتباط لسبيرمان سنوضح ذلك أدناه:

- **الصدق الداخلي لعبارات المحور الاول:** يوضح الجدول أدناه معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول الذي كانت نتائجه مبينة في الجدول أسفله:

الجدول رقم (02-05): معاملات ارتباط سبيرمان بين عبارات عناصر المحور الاول والدرجة الكلية للمجال.

	الأسئلة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تقيم بصفتك محافظ الحسابات المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المطلوبة بين كل من البيانات المالية وغير المالية.	-0,072	0,584
02	أنت مستعد بصفتك محافظ حسابات لدفع مبالغ لأجل الدخول في دورات تدريبية بخصوص الإجراءات التحليلية.	0,529	0,000
03	تدرك بصفتك محافظ حسابات لأهمية الإجراءات التحليلية من تقييم استمرارية المؤسسة.	-0,338	0,008
04	تدرك لأهمية الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية.	-0,380	0,003
05	تلزمك القوانين الجزائرية على تطبيق الإجراءات التحليلية.	0,733	0,000
06	يفرض عليك محيط المؤسسة إتباع الإجراءات التحليلية.	0,544	0,000
07	تتناقش مع محافظي الحسابات الآخرين كثيرا حول المعيار 520.	0,448	0,000
08	تمتلك اطلاع واسع على مختلف أدوات الإجراءات التحليلية.	-0,037	0,777
09	تقوم بصفتك محافظ الحسابات بتحليل العلاقة بين متغير مستقل واحد أو أكثر وبين متغير تابع.	0,456	0,000
10	تقوم بصفتك محافظ حسابات بإيجاد العلاقة بين رصيد حساب معين ورصيد حساب أخر ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من خلال رصيد الحساب الأخر.	0,549	0,000
11	تقوم بصفتك محافظ حسابات بالبحث عن علاقة خطية أو غير الخطية بين متغير كمي وبين متغير أو عدة متغيرات كمية.	0,475	0,000
12	تحلل بصفتك محافظ حسابات التغييرات في رصيد الحساب أو النسبة عبر الزمن.	0,621	0,000
13	تقارن بصفتك محافظ حسابات رصيد حساب العام الماضي بالرصيد الحالي غير المدقق أو أرصدة حسابات في فترات زمنية عديدة.	0,824	0,000
14	تدرس بصفتك محافظ حسابات التغيرات التي طرأت على أرصدة الحسابات خلال السنة محل التدقيق مع أرصدة حسابات الفترات السابقة.	0,854	0,000
15	تستعين بصفتك محافظ الحسابات بالأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية.	-0,018	0,893
16	تستخدم النسب المالية ضمن الإجراءات التحليلية.	-0,140	0,288
17	تعتبر الإجراءات التحليلية الحديثة أساسية بينما الإجراءات التحليلية البسيطة مساعدة.	0,656	0,000
18	تعتبر الإجراءات التحليلية البسيطة أساسية بينما الإجراءات التحليلية الحديثة مساعدة.	0,153	0,245
19	تركز بصفتك محافظ حسابات عند تطبيق معيار التدقيق 520 على الإجراءات الحديثة.	0,601	0,000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS).

يبين الجدول رقم (02-05) أن معظم معاملات الارتباط عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$ (sig) لأغلب عبارات المحور الاول من الدراسة أقل من $\alpha \leq 0,05$ ، ما عدا العبارات رقم (01،08،15،16،18) التي تجاوزت قيمتها المستوى المعنوي ، كما نلاحظ ايضا ان قيمة معامل الارتباط r المحسوبة لأغلب العبارات اكبر من قيمة r المبينة في الجدول (02-05) المساوية لـ (0,33) مما يدل على أن أغلب عبارات المحور الأول من الدراسة تتمتع بمعامل صدق مقبول .

- **الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني:** يوضح الجدول أدناه معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني الخاص بمعرفة المؤشرات المالية المؤثرة في ابداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة، والنتائج كانت كما يلي:

الجدول رقم (02-06): معاملات ارتباط سبيرمان بين عبارات عناصر المحور الثاني والدرجة الكلية للمجال

	الأسئلة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
01	تتيح لك إستخراج قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل لإبداء رأي متحفظ وتقييم استمرارية المؤسسة،	0,289	0,025
02	تستطيع الحكم على مقدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها المتداولة المستحقة عليها لتقييم استمرارية المؤسسة.	0,194	0,137
03	تساعدك حساب نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة في إبداء تحفظات حول استمرارية المؤسسة.	0,252	0,052
04	تتيح لك حساب عدد المرات التي تزيد فيها الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة في تقييم الوضع الاستمراري للمؤسسة.	0,478	0,000
05	يساعدك حساب عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة زمنية محددة في الحكم على قدرة المؤسسة على الاستمرار.	0,375	0,003
06	يتيح لك عند وجود نسبة تداول اكبر من 2 على ابداء راي متحفظ.	0,431	0,001
07	يتيح لك من خلال الحكم على مقدرة المؤسسة على توزيع الأرباح في إبداء رأي متحفظ.	0,467	0,000
08	يساعدك قياس المبلغ المتبقي من كل دينار بعد دفع المؤسسة لأثمان بضائعها في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار.	0,364	0,004
09	تستطيع من خلال الحكم على مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح من استخدام الأصول المتاحة في إبداء رأي متحفظ.	0,386	0,002
10	يساعدك استخدام النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات للتعبير عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح في إبداء تحفظات حول استمرارية المؤسسة.	0,272	0,036
11	يتيح لك قياس مدى مساهمة المالكين في تحقيق الأرباح في إبداء رأي متحفظ.	0,273	0,035
12	يساعدك قياس مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل إجمالي أصولها في إبداء رأي متحفظ.	0,410	0,001
13	تستطيع الحكم عند حساب مقدار التغطية التي يتم توفيرها من قبل المالكين للمقرضين على قدرة المؤسسة على الاستمرار.	0,282	0,029
14	يؤثر حساب مقدار الأمان بالنسبة لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل في إبداء رأي متحفظ.	0,306	0,017

15	يتيح لك قياس مدى مساهمة الدائنين في أصول المؤسسة مقارنة مع أصحاب المؤسسة في تقييم الوضع الاستمراري للمؤسسة.	0,255	0,050
16	يساعدك تقييم كيفية توظيف موارد المؤسسة بفاعلية وكفاءة في إبداء رأي متحفظ.	0,414	0,001
17	يؤثر حساب المدة الممنوحة للمؤسسة من طرف الموردين للتسديد في إبداء تحفظات حول استمرارية المؤسسة.	0,390	0,002
18	يساعدك حساب المدة الممنوحة للزبائن من طرف المؤسسة للتسديد في إبداء تحفظات حول استمرارية المؤسسة.	0,409	0,001
19	تقيم مدى كفاءة استخدام المؤسسة لأصولها من اجل إنتاج الإيرادات لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار.	0,523	0,000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم معاملات الارتباط عند مستوى المعنوية $0,05 \geq \alpha$ (sig) لأغلب عبارات المحور الثاني من الدراسة أقل من $0,05 \geq \alpha$ ، ما عدا العبارات رقم (01،08،15،16،18)، الى جانب ان قيمة r المحسوبة لكل العبارات اكبر من قيمة r المبينة في الجدول (02-03) المساوية لـ (0,33)، ما عدا العبارة رقم (02)، و بهذا تصبح عبارات المحور الثاني من الدراسة تتمتع بصدق مقبول.

ج-صدق الاتساق البنائي: يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة، لذا تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد من أبعاد الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبيان عند مستوى الدلالة (0,05)، مثلما تبينه نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): معامل الارتباط بيرسون بين معدل كل عنصر من عناصر الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبيان.

الرقم	المحور	معامل الارتباط	المستوى المعنوي	الدالة الاحصائية
01	**مدى ادراك محافظي الحسابات لاستخدام الاجراءات التحليلية في عملية التدقيق.**	0,637	0,000	دال إحصائيا
02	**المؤشرات المالية المؤثرة في تحفظات محافظي الحسابات وتقييم الاستمرارية.**	0,794	0,000	دال إحصائيا

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS).

يوضح لنا الجدول رقم (02-07) معظم معاملات الارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبيان، حيث يتبين لنا مستوى الدلالة لكل محور أقل من ($0,05 \geq \alpha$)، إضافة الى أن قيمة r المحسوبة محصورة بين (0,637-0,794) اكبر من قيمة r المذكورة في الجدول (02-03) المساوية لـ (0,33)، وبذلك فإن لمحتوى كل محور من المحورين علاقة قوية بقياس الهدف العام للدراسة.

2-ثبات الاستبيان: يقصد به معرفة اتساق علامة اختبار واختلافها من فترة لأخرى، أي أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتائج عند إعادة توزيعه مرة أخرى تحت نفس الظروف والشروط، والجدول في الصفحة الآتية يوضح معاملات ثبات محاور الدراسة.

الجدول رقم (02-08): معاملات الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ)

الرقم	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
01	مدى إدراك محافظي الحسابات لاستخدام الاجراءات التحليلية في عملية التدقيق.	19	0,721
02	المؤشرات المالية المؤثرة في تحفظات محافظي الحسابات وتقييم الاستمرارية.	19	0,757
الاجمالي	أثر المؤشرات المالية في تحفظات محافظي الحسابات.	38	0,726

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS)

وجدنا من خلال الجدول رقم (02-08) أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل تساوي(0,726)، أما ألفا كرونباج بالنسبة لكل لأبعاد فهو محصور بين (0,691-0,746) وهذا دليل كافي على أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات مقبول.

المبحث الثاني: نتائج ومناقشة الدراسة.

يتيح لنا مقبولية صدق الاتساق الداخلي والخارجي وثبات أداة الدراسة عند المستوى الجيد الخروج بجملة من النتائج استنادا الى الفرضيات المطروحة كما تبرزه المطالب التالية:

المطلب الأول: تحليل المعطيات الديموغرافية.

تم توزيع الاستبيان حسب كل من الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، والخبرة المهنية، واستعملنا في ذلك أساليب التحليل الإحصائي المتمثلة في التكرار والنسب المئوية باستخدام البرنامج الإحصائي، وتمثيلها بيانيا وفقا لبرنامج الإكسيل.

الفرع الأول: الجنس

وزعت العينة حسب الجنس إلى ما يلي:

الجدول رقم (02-09): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	50	83,3
انثى	10	16,7
المجموع	60	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS).

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(02-09) أن مجتمع محافظي الحسابات العاملين في كل من ولاية الجزائر العاصمة وعين الدفلى معظمهم ذكور حيث بلغ عددهم (50) فرد بنسبة (83%) من إجمالي مجتمع الدراسة أما الإناث فقد بلغ عددهم (13) بنسبة (17%)، ذكوري، نظرا إلى طبيعة العمل وصعوبته وتفضيلات الإناث.

الفرع الثاني: المؤهل العلمي.

الجدول رقم (02-10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

الشهادة	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	12	20
ماستر	18	30
ماجيستر	14	23
دكتوراه	16	27
المجموع	60	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فئة محافظي الحسابات أغلبيتهم حاملين لشهادة جامعية عليا أدناهم الحاملين لشهادة ليسانس، لان المهنة تتطلب تكوين أكاديمي عالي.

الفرع الثالث: التخصص العلمي.

الجدول رقم (02-11) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي.

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة وجباية	08	13
محاسبة ومالية	14	23
محاسبة وتدقيق	23	39
محاسبة	15	25
المجموع	60	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS).

يتضح لنا من الجدول أن جميع محافظي الحسابات لديهم تخصص في المحاسبة وأغلبيتهم متخصصين في التدقيق، وهذا راجع إلى أن مهنة التدقيق تركز على الجانب المحاسبي بشكل كبير.

الفرع الرابع: الخبرة المهنية.

الجدول (02-12) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	11	18
من 5 إلى 10 سنوات	20	34
من 11 إلى 15 سنة	15	25
أكثر من 15 سنة	14	23
المجموع	60	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS).

يبين لنا الجدول رقم (02-11) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة أن عينة محافظي الحسابات يتمتعون بخبرة كافية وذلك راجع لان أغلبيتهم لديهم خبرة فوق (5) سنوات، وهذا يدل على أقدمية مقبولة في مجال العمل.

المطلب الثاني: نتائج تحليل أراء عينة الدراسة (التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة)

سنقوم بتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات وبالتالي التعرف على المؤشرات المالية المؤثرة على تحفظات محافظي الحسابات ثم استخلاص عصارة البيانات التي قمنا بتحليلها واختبار فرضياتها في صورة نتائج لدراستنا الميدانية.

الفرع الأول: تحليل المحور الأول.

كانت نتائج مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات المحور الأول موضحة في الصفحة القادمة.

الجدول رقم (02-13): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات المحور الأول.

رقم العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T ستيودنت	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
	التكرار %					الوزن النسبي					
01	12	44	4	00	00	4,13	0,503	0,12	63,63	0,00	موافق
	6.7	73,3	20,0	00	00	82,66					
02	08	17	25	07	03	3,33	1,020	0,30	25,324	0,000	محايد
	13,3	28,3	41,7	11,7	5,0	66,66					
03	31	19	04	00	00	4,55	0,622	0,13	56,633	0,000	موافق بشدة
	37	19	6.7	00	00	91					
04	31	26	02	00	01	4,43	0,722	0,16	47,580	0,00	موافق بشدة
	51,7	43,3	3,3	00	1,7	88,66					
05	04	09	08	13	26	2,20	1,325	0,60	12,860	0,00	غير موافق
	43,3	21,7	13,3	15	6.7	44					
06	05	31	13	09	02	3,47	0,965	0,27	27,829	0,00	موافق
	08,3	51,7	21,7	15,0	3,3	69,33					
07	01	10	27	19	03	2,78	0,846	0,30	25,497	0,00	محايد
	01,7	16,7	45,0	31,7	5,0	55,66					
08	10	33	12	05	00	3,80	0,819	0,21	35,928	0,00	موافق
	16,7	55,0	20,0	08,3	00	76					
09	02	30	15	13	00	3,35	0,860	0,25	30,169	0,00	محايد
	03,3	50,0	25,0	21,7	00	67					
10	07	28	10	15	00	3,45	0,999	0,28	26,758	0,00	موافق
	11,7	46,7	16,7	25,0	00	69					
11	03	27	17	13	00	3,33	0,877	0,26	29,456	0,00	محايد
	05,0	45,0	28,3	21,7	00	66,66					
12	04	24	14	18	00	3,23	0,963	0,29	26,003	0,00	محايد
	06,7	40,0	23,3	30,0	00	64,66					
13	12	20	12	16	00	3,47	1,096	0,31	24,490	0,00	موافق
	20,0	33,3	20,0	26,7	00	69,33					
14	15	21	05	19	00	3,53	1,186	0,33	23,085	0,00	موافق بشدة
	25,0	35,0	08,3	31,7	00	70,66					
15	29	28	02	01	00	4,42	0,645	0,14	53,000	0,00	موافق
	48,3	46,7	03,3	01,7	00	88,33					
16	13	32	11	2	2	3,87	0,911	0,23	32,888	0,00	محايد
	21,7	53,3	18,3	03,3	03,3	77,33					
17	03	16	11	07	23	2,48	1,372	0,55	14,025	0,00	محايد
	05,0	26,7	19.3	11,7	38,3	49.66					
18	04	18	17	06	15	2,83	1,291	0,45	17,000	0,00	محايد
	06,7	30,0	28,3	10,0	25,0	56,66					
19	01	16	17	11	15	2,59	1,180	0,45	17,173	0,00	غير موافق
	01,7	26,7	28,3	18,3	25,0	52,33					
المحور الاول						3,436	0,401	0,116	66,22	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS)

يتضح من خلال نتائج اختبار T أن أفراد العينة يوافقون على محتوى عبارات هذا البعد، عند مستوى الدلالة (5%)، تؤكدها كذلك T المحسوبة المساوية لـ (66,22) والتي تجاوزت القيمة المجدولة (1,98) عند مستوى دلالة (5%)، ويؤكد ذلك أيضا المتوسط الحسابي بـ(3,43) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

الفرع الثاني: تحليل المحور الثاني

الجدول رقم (02-14): مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات اجاباتهم على عبارات المحور الثاني.

الرقم	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	T	المستوى المعنوي	الاتجاه العام
	التكرار%					الوزن لنسبي					
01	07	40	12	01	00	3,88	0,613	0,157	49.056	0,00	موافق
	11,7	66,7	20,0	01,7	00	77,66					
02	06	52	01	01	00	4,05	0,429	0,105	73,155	0,000	موافق
	10,0	86,7	01,7	01,7	00	81					
03	07	48	04	01	00	4,02	0,504	0,125	61,740	0,000	موافق
	11,7	80,0	06,7	01,7	00	80,33					
04	06	44	08	02	00	3,90	0,602	0,154	50,160	0,00	موافق
	10,0	73,3	13,3	03,3	00	78					
05	07	33	16	04	00	3,72	0,761	0,204	37,822	0,00	موافق
	11,7	55,0	26,7	06,7	00	74,33					
06	02	12	44	02	00	3,23	0,563	0,174	44,447	0,00	محايد
	03,3	20,0	73,3	03,3	00	64,66					
07	05	38	15	02	00	3,77	0,647	0,171	45,063	0,00	موافق
	08,3	63,3	25,0	03,3	00	75,33					
08	04	29	17	08	02	3,42	0,926	0,271	28,583	0,00	موافق
	06,7	48,3	28,3	13,3	03,3	68,33					
09	03	47	07	03	00	3,83	0,587	0,153	50,579	0,00	موافق
	05,0	78.3	11,7	05,0	00	76,66					
10	03	27	16	14	00	3,32	0,892	0,269	28,789	0,00	محايد
	05,0	45,0	26,7	23,3	00	66,33					
11	01	35	22	02	00	3,58	0,591	0,164	46,993	0,00	موافق
	01,7	58,3	36,7	03,3	00	71,66					
12	00	19	21	19	01	2,97	0,843	0,284	27,258	0,00	محايد
	00	31,7	35,0	31,7	01,7	59,33					
13	00	20	19	21	00	2,98	0,833	0,279	27,727	0,00	محايد
	00	33,3	31,7	35,0	00	59,66					
14	01	22	20	17	00	3,12	0,846	0,271	28,551	0,00	محايد
	01,7	36,7	33,3	28,3	00	62,33					
15	00	23	16	21	00	3,03	0,863	0,284	27,229	0,00	محايد
	00	38,0	26,7	35,0	00	60,66					
16	26	24	09	01	00	4,25	0,773	0,181	42,590	0,00	موافق بشدة
	43,3	40,0	15,0	01,7	00	85					
17	22	24	12	02	00	4,10	0,838	0,204	37,913	0,00	موافق
	36,07	40,0	20,0	03,3	02	82					
18	27	20	12	01	00	4,22	0,825	0,195	39,577	0,00	موافق بشدة
	45,0	33,3	20,0	01,7	00	84,33					
19	26	25	08	01	00	4,72	0,756	0,177	43,708	0,00	موافق بشدة
	43,3	41,7	13,3	01,7	00	85,33					
المحور الثاني						3,665	0,317	0,0865	89,54	موافــق	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS).

يتضح من خلال نتائج اختبار T في الجدول رقم (02-14) أعلاه أنه أفراد العينة يوافقون على محتوى عبارات هذا البعد، وذلك عند مستوى الدلالة (5%) ما عدا العبارة، والتي وتؤكدها كذلك T المحسوبة والتي بلغت (89,54) متجاوزة القيمة المجدولة (1,98) عند مستوى دلالة (5%)، وكما يؤكد ذلك أيضا المتوسط الحسابي الذي يقدر ب (3,665) وهذا دليل على أن أفراد العينة يوافقون على عبارات هذا المحور.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

إن القاعدة العامة في قبول أو رفض الفرضية تعتمد على قيمة t المحسوبة، فإذا كانت أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2,022) (او مستوى الدلالة أقل من (0,05))، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية البديلةH_1 ، أما إذا كانت أصغر من قيمة tالجدولية (أو مستوى الدلالة أكبر من (0,05)) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية H_0 ورفض الفرضية البديلةH_1 ، وسنتطرق في هذا الفرع إلى اختبار فرضيات الدراسة والتي تم تقسيمها كما يلي:

الفرع الأول: اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

تنص الفرضية الأولى على أن محافظي الحسابات يستخدمون الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

- **H_0 : لا يستخدم محافظي الحسابات الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق؛**
- **H_1 : يستخدم محافظي الحسابات الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق.**

ومن أجل اختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على الجدول الموضح أدناه:

الجدول رقم (02-15): اختبار الفرضية اعتمادا على عبارات المحور الأول

الرقم	الدلالة	العبارات	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
01	يدرك محافظي الحسابات لأهمية استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق.	1- 4	4,11	86,22	0,000	**موافق**
02	تعتبر الإجراءات التحليلية مجال اختياري لكنه إجباري في الواقع.	5 و6	2,833	23,52	0,000	**محايد**
03	يمتلك محافظي الحسابات اطلاع واسع على مختلف أدوات الإجراءات التحليلية.	7 و8	3,29	45,96	0,000	**محايد**
04	يستعين محافظي الحسابات بالأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية.	9- 14	3,394	33,95	0,000	**محايد**
05	يستعين محافظ الحسابات بالأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية.	15-17	3,58	50,52	0,000	**موافق**
06	يركز محافظي الحسابات على الأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية.	18و19	2,52	21,15	0,000	**غير موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS).

من خلال الجدول رقم (02-15) وعبارات المحور الأول و التي تهدف إلى إبراز استخدام محافظي الحسابات للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق، نلاحظ أن قيمة T اكبر من القيمة T الجدولية، و مستوى الدلالة يساوي (0,000) لكل العبارات أي أقل من (0,05)، ومن خلال عبارات المحور وجدنا أن محافظي الحسابات يدركون لأهمية الإجراءات التحليلية كما أنهم يستعينون بالإجراءات التحليلية بنوعيها لكن يركزون على الإجراءات البسيطة؛ واعتماد على ما سبق نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تأكد على أن محافظي الحسابات يستخدمون الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

تنص الفرضية الثانية على أن مؤشرات السيولة تأثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

- **H_0 : لا تأثر مؤشرات السيولة على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة؛**
- **H_1 : تأثر مؤشرات السيولة على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة.**

ومن أجل اختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على الجدول الموضح أدناه:

الجدول رقم (02-16): اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الدلالة	العبارات	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
تأثر مؤشرات السيولة على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة.	01- 06	3,80	77,347	0,000	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج(SPSS).

نلاحظ من خلال الجدول(02-16) والفقرات من (01) إلى (06) أن المتوسط الحسابي محصور بين(3,23-4,05)، حيث يتضح أن قيمة T أكبر من القيمة T الجدولية ومستوى الدلالة للعبارة يساوي (0,000) وهو أقل من (0,05)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية **H_0**، ونقبل الفرضية البديلة **H_1** التي تأكد على أن مؤشرات السيولة تؤثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

تنص الفرضية الثالثة على أن مؤشرات الربحية تؤثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين: **H_0: لا تأثر مؤشرات الربحية على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة، H_1: تؤثر مؤشرات الربحية على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة**، ولاختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على الجدول الموضح أدناه:

الجدول رقم (02-17): اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الدلالة	العبارات	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
تؤثر مؤشرات الربحية على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة.	07- 11	3,58	64,331	0,000	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS).

يتضح من خلال الجدول(02-17) وتحليل الفقرات من (07) إلى (11) والتي تهدف إلى إبراز تأثير نسب الربحية على تحفظات وتقييم استمرارية المؤسسة، وتعد قيمة T للعبارات اكبر من القيمة T الجدولية، و مستوى الدلالة للعبارة يساوي (0,000) وهو أقل من (0,05)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية **H_0**، و نقبل الفرضية البديلة **H_1** التي تأكد على أن مؤشرات الربحية تؤثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم إستمرارارية المؤسسة.

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

تنص الفرضية الرابعة على أن مؤشرات التمويل تأثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

- **H_0 : لا تأثر مؤشرات التمويل على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة**
- **H_1 : تأثر مؤشرات التمويل على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة**

ومن أجل اختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على الجدول الموضح أدناه:

الجدول رقم (02-18): اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الدلالة	العبارات	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
تأثر مؤشرات التمويل على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة.	12- 15	3,025	33,229	0,000	محايد

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج(SPSS).

نلاحظ من خلال الجدول(02-18) و الفقرات من (12) إلى (15) و التي تهدف إلى إبراز تأثير نسب التمويل على تحفظات وتقييم استمرارية المؤسسة T للعبارات اكبر من القيمة T الجدولية، و مستوى الدلالة للعبارة يساوي (0,000) وهو أقل من (0,05)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية **H_0**، و نقبل الفرضية البديلة **H_1** التي تأكد على أن مؤشرات التمويل تؤثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة.

الفرع الخامس: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة.

تنص الفرضية الخامسة على أن مؤشرات النشاط تأثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

- **H_0 : لا تأثر مؤشرات النشاط على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة**
- **H_1 : تأثر مؤشرات النشاط على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة**

ومن أجل اختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على الجدول الموضح أدناه:

الجدول رقم (02-19): اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

الدلالة	العبارات	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الاتجاه العام
تأثر مؤشرات النشاط على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة.	16- 19	4,20	45,794	0,000	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج(SPSS).

يبين الجدول (02-19) والفقرات من (16) إلى (19) والتي تهدف إلى إبراز تأثير نسب النشاط على تحفظات وتقييم استمرارية المؤسسة حيث وجدنا قيمة T للعبارات اكبر من القيمة T الجدولية، و مستوى الدلالة للعبارة يساوي

(0,000) وهو أقل من (0,05)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0، و نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تأكد على أن مؤشرات النشاط تؤثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة.

الفرع السادس: اختبار الفرضية الرئيسية: تنص الفرضية الرئيسية على أن محافظي الحسابات يستخدمون الإجراءات التحليلية في إبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

- **H_0 : لا يستخدم محافظي الحسابات الإجراءات التحليلية في إبداء الرأي و تقييم استمرارية المؤسسة**
- **H_1 : يستخدم محافظي الحسابات الإجراءات التحليلية في إبداء الرأي و تقييم استمرارية المؤسسة**

الجدول رقم(02-20): اختبار الفرضية الرئيسية اعتمادا على المحورين الأول و الثاني

الرقم	عنوان المحور	المتوسط الحسابي	T	مستوى المعنوية	الإتجاه	الدلالة الإحصائية
01	مدى ادراك محافظي الحسابات لاستخدام الاجراءات التحليلية في عملية التدقيق.	3,436	66,22	0,000	موافق	دال إحصائيا
02	المؤشرات المالية المؤثرة في تحفظات محافظي الحسابات وتقييم الاستمرارية.	3,665	89,54	0,000	موافق	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (SPSS).

يتضح من خلال الجدول وتحليل المحورين الأول والثاني واللذان يهدفان الى إبراز تأثير استخدام الإجراءات التحليلية في إبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة وتعد قيمة T بين المحورين أكبر من القيمة T الجدولية ومستوى الدلالة لكل محور يساوي (0,000) وهو أقل من (0,05)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تأكد على أن محافظي الحسابات يستخدمون الإجراءات التحليلية في إبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة.

خلاصة الفصل:

توصلنا في ضوء الدراسة التطبيقية الى مجموعة من النتائج التالية:

- تهيمن على العينة فئة الذكور لطبيعة مهنة التدقيق المحاسبي؛
- أغلب أفراد عينة الدراسة ذو تكوين أكاديمي عالي لان مهنة التدقيق المحاسبي تتطلب تكوين نظري وتأهيل علمي كافي؛
- يتمتع محافظي الحسابات في عينة الدراسة بخبرة مقبولة؛
- تتطلب مهنة محافظي الحسابات تكوين عالي لذا نجد أن أغلبية عينة الدراسة حاملين لشهادة جامعية؛
- للإجراءات التحليلية أهمية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتقييم استمرارية المؤسسة؛
- يستعين محافظ الحسابات بالإجراءات التحليلية بنوعيها الحديثة والبسيطة ولكن يركز على الأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية؛
- تؤثر كل من نسب السيولة (نسبة السيولة العامة، نسبة التداول ودوران النقدية)، نسب الربحية (العائد على الأصول هامش الربح الإجمالي، هامش الربح الصافي)، نسب النشاط (نسبة دوران الزبائن، نسبة دوران الموردين، نسبة دوران الأصول) على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة.

خاتمة.

خاتمة:

تعتبر الإجراءات التحليلية من العوامل المؤثرة في رأي محافظي الحسابات و تقييم استمرارية المؤسسة خاصة المؤشرات المالية والتي تؤثر في الرأي المتحفظ في التقرير العام وتقييم استمرارية في التقرير الخاص ،وهو ما أثبتته الدراسات في هذا الخصوص، وبعد اختبارنا و معالجتنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين يتعلق الأول بالإطار النظري لمهنة محافظي الحسابات أما الفصل الثاني فيتعلق بالدراسة الميدانية .

وللتذكير بما ورد في الدراسة، فقد تضمن الفصل الأول المحتوى النظري للدراسة من خلال إبرازنا للمفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع، فقد أشرنا إلى عموميات حول محافظ الحسابات بذكر تعريفه، مسؤولياته، مهامه وأنواع التقارير التي يعدها، كما تطرقنا إلى مفهوم الإجراءات التحليلية بالاعتماد على معيار التدقيق رقم (520) وكيفية تأثيرها في رأي محافظ الحسابات وتقييم استمرارية المؤسسة حسب ما ورد في معيار التدقيق (570)،
أما في الفصل الثاني المتعلق بالدراسة الميدانية، قمنا بدراسة استبيانه على عينة من محافظي الحسابات العاملين في ولاية عين الدفلى والجزائر العاصمة، لمعرفة مدى مطابقة الجانب النظري للجانب التطبيقي، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج الحزمة الإحصائية (spss) .

وللإجابة على السؤال الرئيسي المطروح وبالإعتماد على اختبار الفرضيات في الجانب التطبيقي يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يهدف محافظي الحسابات إلى إبداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية في تقارير نهائية، أي لهم مسؤوليات محددة اتجاه العميل؛
- تعمل الإجراءات التحليلية بنوعيها الحديثة والبسيطة على تقييم المعلومات المالية للوقوف على مدى معقوليتها بالاعتماد على تحليل النسب واجراء المقارنات ودراسة العلاقات مع المعلومات الأخرى سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية؛
- للإجراءات التحليلية أهمية تتمثل في تقييم إستمرارية المؤسسة، اكتشاف الأخطاء الجوهرية، و تقليل مخاطر التدقيق؛
- تستخدم الإجراءات التحليلية في جميع مراحل التدقيق؛
- يتعين محافظي الحسابات حسب ما جاء في معيار التدقيق رقم (570) بالمؤشرات المالية مثل : نسب السيولة، الربحية، التمويل، النشاط ، في تقييم إستمرارية المؤسسة وابداء الرأي .
- يدرك محافظي الحسابات لأهمية الإجراءات التحليلية في تقييم استمرارية المؤسسة و اكتشاف الأخطاء الجوهرية؛

- يستعين ويدرك أغلبية محافظي الحسابات لأنواع الإجراءات التحليلية وهذا راجع إلى أن أغلبية محافظي الحسابات لديهم مستوى علمي وخبرة كافية؛
- تعتبر الإجراءات البسيطة للإجراءات أكثر استخداما من طرف محافظي الحسابات وهذا راجع لكون محافظي الحسابات في الجزائر لا يتناقشون حول المعيار (520) أي لا يدركون للتجديدات الخاصة بالمعيار؛
- تؤثر نسب النشاط، السيولة والربحية بشكل كبير في رأي محافظي الحسابات وتقييم استمرارية المؤسسة مقارنة بنسب التمويل.

في ضوء ما سبق عرضه، يمكن تقديم توصيات التي ستساعد محافظي الحسابات في عملية التدقيق من خلال النقاط التالية:

- ضرورة الاهتمام القانوني بالإجراءات التحليلية لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق فعالية وكفاءة عملية التدقيق؛
- ضرورة بذل محافظ الحسابات للمزيد من العناية المهنية أثناء الحصول على وسائل الإثبات بالاعتماد أكثر على الإجراءات التحليلية؛
- ضرورة تدعيم النتائج المتأتية من استخدام النسب المالية بأدوات الأساليب الحديثة كتحليل الاتجاه؛
- التركيز أكثر على نسب التمويل نظرا لأهميتها في تحليل النتائج المالية؛

في الأخير نتطلع أن تكون هذه الدراسة منطلقا لدراسات أخرى ذات الصلة بموضع دراستنا، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقترح المواضيع التالية:

- مدى قدرة محافظ على استخدام النسب المالية في تدعيم قدرة المؤسسة على الاستمرار (باعتباره متمكنا من تطبيق فرض الاستمرارية)؛
- مدى استخدام محافظي الحسابات للأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق؛
- دور الإجراءات التحليلية في الحصول على دليل الإثبات للكشف على الأخطاء والغش في القوائم المالية؛
- العوامل المعيقة لاستخدام الإجراءات التحليلية الحديثة في عملية التدقيق في الجزائر.

المراجع.

قائمة المراجع:

أولا-المراجع باللغة العربية:

1-الكتب العربية:

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيدات الاخرى والخدمات ذات العلاقة، 2020.
- أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا لمعايير التدقيق المحاسبي، الطبعة الاولى، الاردن، 2015.
- احمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، الطبعة الاولى، دار الصفا، الاردن، 2008.
- اسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة –اهمية التنظيم وديناميكية الهياكل، الطبعة الثانية، 1998.
- أمين السيد احمد لطفي، الإتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات، القاهرة، 1997.
- امين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة، الإسكندرية الدار الجامعية مصر، 2005.
- امين السيد احمد لطفي، مراجع القوائم المالية باستخدام الاجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، القاهرة، 2004.
- جمال محمد شاكر، المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام (SPSS)، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الإسكندرية 2005.
- زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الاولى، دار الراية، الاردن، 2009.
- حسين ياسين طعمة، ايمان حسين حنوش، طرق الإحصاء الوصفي، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- مؤيد عبد الرحمان الدوري، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، وائل للنشر، 2006.
- محمد المبروك ابوزيد، التحليل المالي شركات واسواق مالية، دار المريخ، 2009.
- محمد مطر، الاتجاهات الحدثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدمات العملية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- محمد شامل بهاء الدين فهمي، الإحصاء بلا معاناة المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج (SPSS)، الجزء الأول، مركز البحوث المملكة العربية السعودية، 2005.
- محمد خير، سليم أبو زيد، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية ال(SPSS)، دار صفاء، الطبعة الأولى، 2005.
- مصطفى الخواجة، مقدمة في الاحصاء، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وادارة الأعمال مع استخدام برنامج ال (SPSS)، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسة والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2011.

- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الاولى، فلسطين، 2008.
- صبري عزام، الإحصاء الوصفي ونظام (SPSS)، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2006.
- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي الأسس النظرية والتطبيق العملي، الطبعة الرابعة، دار الصفاء، الأردن، 2010.
- رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن

2-الرسائل العلمية والأطروحات:

- ايمان عميرش، رسالة دكتورا بعنوان مدى استخدام الاجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، جامعة سطيف، 2017.
- زينب حجاج، مقالة بعنوان مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كألية لمحاربة المخالفات، دراسة حالة في مؤسسة خاص وعمومية، العدد العاشر.
- حمد أكرم أبو شرخ، رسالة ماجيستر بعنوان أثر استخدام الاجراءات التحليلية في المراجعة كأداة الرقابة على الاداء واكتشاف الانحرافات، الجامعي الاسلامية بغزة، 2012.
- لخصر لقليطي، لحسن دردوري، مقالة بعنوان: اهمية تطبيق الاجراءات التحليلية في عملية المراجعة، مجلة الاقتصاد الصناعي، 2017.
- ماهر الامين، هلا بوزياشي، اجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم استمرارية المشروع حالة شركة مراجعة، 2016.
- ماهر موسى درغام، مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (570) " تقييم الاستمرارية "وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية، 2013.
- محمد أكرم ابوشرخ، رسالة ماجيستر بعنوان أثر استخدام الاجراءات التحليلية في المراجعة كأداة الرقابة على الاداء واكتشاف الانحرفات، الجامعة الاسلامية بغزة، 2012.
- محمد محمود دائل الهاشمي، مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات لتقييم قدرة المؤسسات على الاستمرارية دراسة مقارنة تطبيقية في اليمن والجزائر، جامعة الجزائر (3)، 2014.
- محمد عايش عيد المطيري، رسالة ماجيستر بعنوان مدى التزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق رقم (520)، جامعة الشرق الأوسط.
- ساري حامد العبدلي، اهمية استخدام الاجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين.
- سهام كردودي، دور المراجعة التحليلية في تحسين اداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات دراسة حالة مركز تكرير الملح بسكرة.
- رشيد سفاحلو، عاشور كنوش، مقالة بعنوان مهام وتقارير محافظ الحسابات، 2016.

3-المجلات والدوريات:

- ايمان عميرش، بورغدة حسين، مقالة بعنوان مدى استخدام الاجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي دراسة تطبيقية لعينة من المدققين الخارجيين في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 30(2).
- كريم يرقي، إجراءات المراجعة التحليلية واستخداماتها في عملية المراجعة الخارجية في الجزائر، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المسيلة، العدد (09)، 2012.
- محمد علي الربيدي، مسؤولية المراجع الخارجي في الافصاح عن مقدرة البنوك على الاستمرار دراسة حالة عملية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، العدد (29) مارس 2008.

4-القوانين والاوامر والمراسيم:

- الماد(22) ، القانون رقم(01-10) المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد، المؤرخ في 29جوان2010 ، العدد(42).
- (715) مكرر (4)، القانون التجاري الجزائري المادة، المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 25 افريل 1993.
- المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 والمتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية.
- القرار رقم 126 المؤرخ في 2013/06/24 المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبيـــــة:

1-Livres:

- Jean Pierre,3 Eme Edition , Dunod , France , Analyse Financiere, 2004.
- Nacib Redje , Methods D Analyse Financiere , Dar El Ouloum ,Algerie , 2005.
- RICK HAYES And Others, Principmes Of Auditing An Introduction To International Standards, Second Edition, London ,2005.
- Sandro Bruneli, Audit Reporting For Going Concern Uncertainty Global Trends And The Case Study Of Italy , Italy ,2018 .
- Pqtrich Piget, Gestion De Portefeuille-Economico, Paris, 2004.

2-Revues Scientifique:

- Asian People Journal, Review On The Internal Consistency Of A Scale : The Empirical Example Of The Influence Of Humancatital Investment On Malcom Baldridge Auality Principlesintvet Institutions, 24 Septembre 2019, Accepted :21 Nouvembre 2019, Published 30 April 2020.

الملاحق.

الملاحق:

الملحق رقم 01 : المقارنة بين الصدقين الداخلي والخارجي.

أساس المقارنة	الصدق الداخلي	الصدق الخارجي
المعنى العام	هو مدى خلو التجربة أو الدراسة من الأخطاء، اي الاختلاف في القياس يتم إرجاعه إلى المتغير المستقل ولا شيء غيره.	هو مدى إمكانية الاستدلال بنتائج البحث أو التجربة على العالم الخارجي.
بؤرة الإهتمام	السيطرة والتحكم بالمتغيرات الخارجية أو ما تعرف باسم المتغيرات المربكة.	تطبيق النتائج على الحالات العملية المشابهة.
التعريف	مقياس مدى دقة التجربة أو الدراسة.	معرفة مدى إمكانية تعميم العلاقة السببية المكتشفة في التجربة من عدمه.
طبيعة العمل	تحديد مدى قوة أساليب البحث وتصميمه.	مدى إمكانية تعميم نتائج البحث على العالم الخارجي،
تعميم الوصف	درجة ضمان الاستنتاج النهائي ومدى صحته.	درجة تعميم النتيجة على سياق اخر.
الاستخدام	معالجة أو منع التفسيرات البديلة لنتيجة التجربة أو الدراسة.	تعميم النتائج.

الملحق رقم 02 : إستمارة إستبيـــــان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علو التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

السيد / محافظ الحسابات المحترم

ترسيخا لدور البحث العلمي في تطوير الممارسات العملية وحل قضايا المجتمعات الاقتصادية، قمنا بإعداد الإستبانة المرفقة كجزء أساسي لدراستنا الموسومة بـ دراسة **تحليلية للمؤشرات المالية المؤثرة على تحفظات محافظي الحسابات للحصول على شهادة ماستر في المحاسبة والتدقيق.**

وتهدف هذه الدراسة كما خطط لها إلى الكشف عن مدى تأثير المؤشرات المالية المستخدمة من قبل محافظي الحسابات في الجزائر على التحفظ سواء في التقرير العام أو التقرير الخاص باستمرارية الاستغلال، ومن ثم فإن إتمام هذه الدراسة بنجاح هو مرتبط كلِ الارتباط بإجابتكم على الأسئلة الواردة بالإستبانة المرفقة.

وإننا نشكركم على تعاونكم معنا، إذ نؤكد لكم أن كل ما يرد بتلك القائمة من إجابات لن يستخدم إلا في أغراض البحث العملي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات عامة : فضلا ضع علامة (X) أمام ما يناسبك من اختيار في الفقرات الآتية:

1- **الجنس :**

ذكر	أنثى

2- **آخر شهادة حصلت عليه:**

ليسانس	ماستر	ماجيستر	دكتورا

3- **التخصص العلمي :**

محاسبة و جباية	محاسبة و مالية	محاسبة و تدقيق	محاسبة

4- **عدد سنوات الخبرة المهنية في التدقيق :**

اقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة

المحور الأول : مدى إدراك محافظي الحسابات لإستخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق.

	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تقيم بصفتك محافظ الحسابات المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المطلوبة بين كل من البيانات المالية وغير المالية.					
02	أنت مستعد بصفتك محافظ حسابات لدفع مبالغ لأجل الدخول في دورات تدريبية بخصوص الإجراءات التحليلية.					
03	تدرك بصفتك محافظ حسابات لأهمية الإجراءات التحليلية من تقييم استمرارية المؤسسة.					
04	تدرك لأهمية الإجراءات التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية.					
05	تلزمك القوانين الجزائرية على تطبيق الإجراءات التحليلية.					
06	يفرض عليك محيط المؤسسة إتباع الإجراءات التحليلية .					
07	تتناقش مع محافظي الحسابات الآخرين كثيرا حول المعيار 520.					
08	تمتلك اطلاع واسع على مختلف أدوات الإجراءات التحليلية.					
09	تقوم بصفتك محافظ الحسابات بتحليل العلاقة بين متغير مستقل واحد أو أكثر و بين متغير تابع.					
10	تقوم بصفتك محافظ حسابات بإيجاد العلاقة بين رصيد حساب معين و رصيد حساب أخر ومحاولة التنبؤ برصيد احد الحسابين من خلال رصيد الحساب					

	الأخر.					
11	تقوم بصفتك محافظ حسابات بالبحث عن علاقة خطية أو غير الخطية بين متغير كمي و بين متغير أو عدة متغيرات كمية.					
12	تحلل بصفتك محافظ حسابات التغييرات في رصيد الحساب أو النسبة عبر الزمن.					
13	تقارن بصفتك محافظ حسابات رصيد حساب العام الماضي بالرصيد الحالي غير المدقق أو أرصدة حسابات في فترات زمنية عديدة.					
14	تدرس بصفتك محافظ حسابات التغيرات التي طرأت على أرصدة الحسابات خلال السنة محل التدقيق مع أرصدة حسابات الفترات السابقة.					
15	تستعين بصفتك محافظ الحسابات بالأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية.					
16	تستخدم النسب المالية ضمن الإجراءات التحليلية.					
17	تعتبر الإجراءات التحليلية الحديثة أساسية بينما الإجراءات التحليلية البسيطة مساعدة .					
18	تعتبر الإجراءات التحليلية البسيطة أساسية بينما الإجراءات التحليلية الحديثة مساعدة.					
19	تركز بصفتك محافظ حسابات عند تطبيق معيار التدقيق 520 على الإجراءات الحديثة.					

المحور الثاني: المؤشرات المالية المؤثرة في رأي محافظي الحسابات وتقييم إستمرارية المؤسسة.

	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تتيح لك إستخراج قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل لإبداء رأي متحفظ وتقييم استمرارية المؤسسة.					
02	تستطيع الحكم على مقدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها المتداولة المستحقة عليها لتقييم استمرارية المؤسسة.					
03	تساعدك حساب نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة في إبداء تحفظات حول استمرارية المؤسسة.					
04	تتيح لك حساب عدد المرات التي تزيد فيها الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة في تقييم الوضع الاستمراري للمؤسسة.					
05	يساعدك حساب عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة ز منية محددة في الحكم على قدرة المؤسسة على الاستمرار.					
06	يتيح لك عند وجود نسبة تداول اكبر من 2 على ابداء راي متحفظ .					
07	يتيح لك الحكم على مقدرة المؤسسة على توزيع الأرباح في إبداء رأي متحفظ.					

08	يساعدك قياس المبلغ المتبقي من كل دينار بعد دفع المؤسسة لأثمان بضائعها في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار.					
09	تستطيع من خلال الحكم على مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح من استخدام الأصول المتاحة في إبداء رأي متحفظ.					
10	يساعدك استخدام النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات للتعبير عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح في إبداء تحفظات حول استمرارية المؤسسة.					
11	يتيح لك قياس مدى مساهمة المالكين في تحقيق الأرباح في إبداء رأي متحفظ.					
12	يساعدك قياس مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل إجمالي أصولها في إبداء رأي متحفظ.					
13	تستطيع الحكم عند حساب مقدار التغطية التي يتم توفيرها من قبل المالكين للمقرضين على قدرة المؤسسة على الاستمرار.					
14	يؤثر حساب مقدار الأمان بالنسبة لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل في إبداء رأي متحفظ.					
15	يتيح لك قياس مدى مساهمة الدائنين في أصول المؤسسة مقارنة مع أصحاب المؤسسة في تقييم الوضع الاستمراري للمؤسسة.					
16	يساعدك تقييم كيفية توظيف موارد المؤسسة بفاعلية وكفاءة في إبداء رأي متحفظ.					
17	يؤثر حساب المدة الممنوحة للمؤسسة من طرف الموردين للتسديد في إبداء تحفظات حول استمرارية المؤسسة.					
18	يساعدك حساب المدة الممنوحة للزبائن من طرف المؤسسة للتسديد في إبداء تحفظات حول استمرارية المؤسسة.					
19	تقيم مدى كفاءة استخدام المؤسسة لأصولها من اجل إنتاج الإيرادات لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار.					

ملاحظة: إذا كانت هناك معلومات إضافية يرجى من سيادتكم إضافتها في المساحة التالية:

.....

.....

.....

.....

.....

.....